

٣٥٧

شرح

المستشورى

على

الرجبية

في

الفراغ

الفوائد الشنشورية بشرح المنظومة الرحبية ، الشنشورية ،
عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ ، كتب في القرن الثالث
عشر الهجري تقديرا .

٦٦ ق

٢١ س

٢٤x٥٦ اسـ

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، المتن بالحمرة ، طبع
الاعلام ٤ : ٢٧٣ ، الأزهرية ٧٠٦:٢

٣٥٧

١- الفرائض ، الفقه الاسلامي أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- شرح الرحبية

د- شرح بغية الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه اجمعين صلاته وسلامه ما دام بيني وبين يوم
الدين **وبعد** فيقول الفقير الي رحمة ربه القوي الخجيب
عبد الله الشنشوري الشافعي الرضوي الخطيب
بالجامع الزهر قد سالتني ولدي عبد الوهاب
وفقه الله للصواب ان اشرح المنظومة الرجبية
اسكن الله مولفها الفرق العلية فاجبته لذلك
سالكاً من الاختصار احسن المسالك وعملت في
عمل الطبيب **للحبيب** فزيت في عبارات اي تقريب
وتعرضت فيه للخلاف بين الائمة وبينت فيه
ما جتمعت عليه الامة وسميته الفوائد الشنشورية
في شرح المنظومة الرجبية وانا اسال الله المات
بفضله ينفع به كما نفع بلكه وان يعصمني وقاريه
من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم جواد كريم
وهذا اوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود
قال المؤلف رحمه الله تعالى امين **الحمد لله**
الرحمن الرحيم اي افتتح واول منه والى **اول ما** استفتح
اي افتتح اي نبتدئ **المقالة** الاولى اطلاق
اي القول وهو اللفظ الموضوع للمعنى خلافاً لمن
احلله

اطلقه على الماهل ايضا كما نقله الجلال السيوطي
عن ابي حيان رحمهما الله تعالى ويطلق على
الراسي والاعتقاد بحازن القول والقال واطلاقه مصادره
لقايقول واصل قال قولك تحركت الواو وانفتح
ما قبلها قلبت **الفاء** يقال قولتني ما لم اقل
وقولتني لنبتة **الي** من اجل يقول فيقول وقول كثير
القول وقوله **بذكر** **حمد** اي ما لكنا وسعدنا ومحمدنا
ومرينا ومعبودنا كما قال الشيخ عزالدين
رحمه الله تعالى ايضا **لما** يقول الجاحدون علوا كبيرا
ثم حققوا وعديه من ذكر الحمد بقول **لما** الوصف
بالجميل ثابت وكل من صفاته جميل فهو وصف
لله بجميع صفاته **لله** **عالم** اي على انعامه
والفه لا طلاق ولم يتعرض لذكر المنع
به قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله
ايها ما القصورة العبارة عن الاحاطة به
وليك يتوهم اختصاصه اي الحمد بشي دون **لما**
منصوب اعلى انه مفعول مطلق وهو موكد
وتحوز ان يكون مبنيا للنوع ايضاً لو صنف بقوله **به**
جاء **عن القلب** **الهي** اي حمداً يذنه **لله** **عنه**
القلب **لما** **عاه** والقلب معلوم والهي مقصود يثبت
باليا وهو فقد البصر والطلاقه على البصيرة وهو الجمل



اطلاق مجازي والعي الضار هو عي القلب **وسمي**
الجل بالعي لان الجاهل للكونه متخيرا يشبه الاله
واما عي البصر فليس بضار في الدين **قال الله**
تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب
التي في الصدور وقال تنادى رحمة الله تعالى **سبحانه**
البصر الظاهر بلفه ومنفعة وبصر القلب هو
البصر النافع له ولما حمد الله تعالى صلي على نبيه
محمد صلي الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا صلووا عليه وسلموا تسليما
ولقوله صلي الله عليه وسلم من صلي علي في كتاب
لم تزل الملائكة تتغفر له مادام اسمي في هذا الكتاب
فقال ثم الصلاة بعد اي بعد ما تقدم
وهو معنا مبني على الضم كما هو تقرر عند الخاتمة
والصلاة لغة لدعاء الصلاة مطلوبه من
الله تعالى هي رحمة الله وقيل مغفرة وقيل كرامته
وقيل ثنا وادع عند ملائكته ذكر هذه الالوجه التبع
شهاب الدين ابن الهيثم رحمه الله تعالى وقرنها
بالسلام عز وجل كراهة افراد احد هما عن
فقال والسلام اي التحية **على نبي دينه**

الا

الاسلام وهو نبيا صلي الله عليه وسلم قال الله
سبحانه وتعالى ملة ابيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين
من قبل والنبي الانسان اوتي اليه بشرع واذ لم يزل
بتبليغه فان امر به ذلك في رسول ايضا فالنبي
اعظم من الرسول وقيل هما بمعنى واحد وهو
معنى الرسول والنبي بالامر من النبأ اي الخبر لانه
ما خبر عن الله تعالى ولا من وهو الا لشي من
النبوة وهي الدفوع لان النبي مرفوع الرتبة والدين
ما شرعه الله من الاحكام والاسلام هو الخضوع
والانقياد لا لوهية الله تعالى ولا تحققوا
بقبول الامر والنهي والايما هو التصديق
بما جاء من عند الله والا قرآن له ولها واذ اختلفا
فهو ما فاضدتها واحد فلي يصح في الشرع ان
تحكم على احد بانه موسى وليثي سلم وبالعكس
ولا يقني بوحدهما سوى هذا وقوله **محمد**
يدل من نبي فيكون محمدا وراويا يجوز رفعه على انه
خبر مستد اخذ وف وهو اسم من اسمها نبينا
صلي الله عليه وسلم وهو كما نقل ابن الهيثم
عن ابي بكر بن الحزني وعن النووي رحمهما
الله تعالى في التماسه واختا ههنا الاسم لوجوه
منها الله تعالى ذكره في القرآن في سياق الاستدلال

ومنها ابننا شهر و اكثر استعمالا في السنة الصالحة
والتابعين فمن بعده وقوله **ما رسل**
مري اي وانيابه قال الله تعالى ولكن رسول الله
وحاشا للنبين والصلوة والسلام على الله
وهو مومنون بها شهر وبنو المطالب
وقيل جمع الاله وقيل عزته الذين يستبشرون
اليه وهم اولاد فاطمة ونسل وقيل اقارب
من تيش وقيل غير ذلك **من رسله** اي تبعا
وصاحبه من رسله ايضا وهو اسم جمع
لصاحبه بمعنى الصحابي وهو من اجتمع
به مومناو لوساعه ومات على ذلك وقيل
من طالبه صاحبه وكثر حالته له والاخذ
عنه وقيل غير ذلك وما الله تعالى وصلى
على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم قال **رسل**
واسال الله لسان الاعانه فيما توخينا احدينا
وقصدنا يقال فلان يتو في الحق ويتاخاه اي
يقصدته ويخراهم ويقال تاخيت الشيء اي
اخترته والمتخري طلبا لآخر وكثير ما يستعمل
الفقهاء معنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثه
متقاربه قاله الشيخ ركن رجمه الله تعالى الا
جتهاد والتخري والتوفي بذل الجود في طلب

المقصود

المقصود انتهى ويقال اجتهاد في حمل نواه وذكر ان
عبادة ان التوفي لا يكون الا في الخير ولعل
هنا هو السبب في تخصيص الناطق التوفي بالذي
دوت التحري وقوله **مر الانه** اي الاظهار والكشف
عند مفعول يصاح للمصدق وملوك
والزمان بمعنى الذهاب وهو مرورا ومحاولة او منه
بمعنى الذهاب وهو المرور او محذورا منه وطلالا
ما ترقى عند الجتهاد في مسألة ما بعد الاجتهاد
فصدا له معتقدا ومذهبا وهو كذا هذا وقوله
اي **الامام** الذي يقتدى به وقيل غير ذلك وابدل من الامام
قوله **زيد** بت ثابت بن الصحاحي الانصاري
لخرجه من بني النجار ويكنى ابا سعيد وقيل اي عبد
الرحمن وقيل باخا جرح قدم النبي صلى الله عليه
وسلم لمدينة هو ابن خمس عشرة سنة وتوف
بالمدينة سنة خمس واربعين **قاله** الترمذي
وقيل غير ذلك ومناقبه بشيرة وفضايله
كثيره وروى بن عمر رضي الله عنهما انه قال يوم
مات زيد اليوم مات عالم لمدينة وخطب
مرضى الله عنه بالحاجبيه فقال من يسال عن الفريفة
فالياتي زيدا بت ثابت رضي الله عنه وقال سرني
دخول المدينة فوجدت بها من الراسخين

والعلم زید بن ثابت رضي الله تعالى عنه وقال
الشعبي علم زید بن ثابت رضي الله تعالى عنه
وكل حصليتين بالقرآن والفرايض رضي عنه
مناسبات تتعلق بالفرايض لم يجمع في اسم
غيره افراد او جمعاً وعدد و طرحاً وضرباً فاما
الافراد فالزاي سبعة وهي عدد اصول المسائل
وعدد من يرث بالفرض وحده وعد الوارثات
من النساء بالاختصار فالبا بعشرة وهي عدد
الوارثين من الرجال والوارثات بالاختصار
والزاي مع الدال ايا واحد وعشرون وهي عدد الوارثات
على طريق البسيط بزيادة مولاة المولود واليا مع
الدال باربعة عشور هي عدد الوارثين بالبسيط
خل المولي لانه قد يكون انثى والزاي مع
اليا والدال واحد وعشرين وهي عدد جميع يرث
بالفرض من حيث اختلاف احوالهم على سبيلاتي
لان اصحاب النصف خمسة والربعا ثمانية
والشمن واحد والثلاثين اربعة والثلاث
اثنتان والسدس سبعة وقد ضبط ذلك
في من بيت فقال **صطاد** ونحو الفرض من هذا
الجزء **حده** مرتباً وقل بهاد بن **حده** واما العدد
فعدد حروف اسمه ثلاثة وهي عدد شروط الارث

وعدد

وعدد الاصول التي تقول واما الطرح فاذا طرحت الدال
من الباقي ستة وهي عدد فروض القرابة وعدد الموانع واذا
طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها
واذا طرحت الزاي الباقي ثلاثة ايضاً وتقدم ما فيها واما
الضرب فاذا ضربت حروفه وهي ثلاثة في نفسها تبلغ تسعة
وهي عدد اصول المسائل على الانجح واكثرها ذكرته عدد
اشياء غير ذلك والله اعلم وليرجع الي كلام المؤلف رحمه
الله تعالى نقوله **الفرض** يفتح الفاء والزاي العالم بالزاي
يضى ويقال له فارض وفريض كعالم وعليم وفارض وفريض
يسكون الوايض واجاز ابن الهائم ان يقال فريض ايضاً
وان قال جماعة انه خطأ والوايض قال الجلال المحلي رحمه
الله تعالى جمع فريضة بمعنى موزونة اي مقدرة لما فيها
من السهام المقدرة فقلت على غير هذا انتهى اي فقلت على التقصير
وجعلت لقباً لهذا العلم وسبباً في تعريفه وقوله **اذ كان**
ذاك اي المذكور من الايات وتوخى **من اهم العرضي** لمن
يريد التصنيف في علم الفرائض فهو تعليل لما ذكر قال العلامة
بسطة المارديني رحمه الله اي ونسأل الله لنا الاعانه
فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زید
رضي الله عنه لاني هذا من اهم القصد فانه لا يحجب
من قصد قال الله تعالى واسئلوا الله من فضله قال بعض
العلماء لم يامن بالمسئلة الا ليعطي انتهى وقال الامام تاج الدين
ابن عطاء الله رضي الله عنه متى وفقت للمطلب فاعلم انه

يريد ان يعطيك الله وقوله **علمًا** منصوب بـ علمانه مفعول لأجله
وهو علمت لقوله اذا كان ذاك من اهم الغرض او لقوله تواخياني
لاجل علمنا **بأن العلم** وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع
وهو حكم الذهن الجازم المستطابق فلا في الجهل والالف واللام
فيه لا استراق او للعهد الثوري وهو علم التفسير والحديث
والفقه ويلحق بذلك ما كان له فاعلم من **خير ما سوفي**
ومن اول ما له العبد قال الله تعالى انما يخشى الله
من عباده العلماء وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم
والذين اوتوا العلم درجات وقال تعالى وقل رب زدني علما
والاحاديث في فضائل العلم كثيرة شريفة منها قوله صلى الله
عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل اتاه الله بحكمة ما لا سلطان
عليه فكنته في الخير ورجل اتاه الله الكلمة اي فهو يقضي
بها ويقدرها الناس رواه البخاري من حديث ابن مسعود
ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس
فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة رواه الترمذي وحسنه
عن ابي هريرة رضي الله عنه وقال الشافعي طلب العلم افضل
من صلوات النافلة وليس بعد الفريضة افضل من صلوات
النافلة وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم ثم قال
كل احد يدعيه وبالجهل تبطل ان كل احد ينكره **وعلماء بان هذا**
العلم وهو الفريضة **مخصوص بها شاع** في عند كل العلم
بانه اول علم يفقد في الارض بالكلية **حق لا يكاد يوح**
اي حتى لا يقرب من الوجدان وما فقد حقيقة يصدق

عليه

عليه انه لا يقرب من الوجدان وما فهمه الشيخ بدر الدين
سبط المارديني رحمه الله من كلام المصنف حيث قال اي
يقرب من عدم الوجدان فليس بظاهر لان النافية داخلت
في كلامه على يكاد لا يوجد والناشع عند العلم انه اول
علم يفقد لما روي ابن ماجه والحاكم في المبتدأ عن ابي هريرة
رضي الله عنه مرفوعا تعلموا الفرائض وعلموا فانه نقص
العلم وهو اول انقوده حفص بن عمر وليس بالقوي ولما كان
علم الفرائض من يشتغل به قليل لتوقفه على علم الحساب
وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل الجرد
وغيره كان عذر ضلته للنسيان فلا جل هذا حيث صلى الله عليه
وسلم على تعلمه وتعليمه واما قوله فانه نصف العلم
فاختلف في معناه على وجه اقربها ان للسان حالين
حالت حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الاحكام
المتعلقة بالموت وقيل غير ذلك مما اخص بنا عنه خوف
الاطالة وقد ورد ايضا في علم الفرائض من الاحاديث
والاثار مما يدل على فضله وشرفه اشياء كثيرة فاجعها
في المطولات **وعلماء بان زيدا** الامام المذکور **خص** من
بين الصحابة رضي الله عنهم **لا محالة** قال ابن الاثير رحمه الله
في النهاية اي لا حيلة ونجوت ان يكون من الحول والقوة
او الحركة وهي مفعلة منها واكثر ما يستعمل بمعنى اليقين
او حقيقة او بيقين لا بد والميم زائدة انتهى فيكون المعنى

وان زيد خص حقيقة او يقنا اولاد بها **جاء** اي اعطاه
والحيوة العظيمة والها العطا خاتم **الرسالة** والنوثة سينا
محمد صلى الله عليه **من** اليه صلى الله عليه وسلم **في فضله**
اي فضل زيد ابن ثابت المذكور **منها** على فضله وشرفه
افضلكم زيد ذاك الصلاح ان الترمذي والنسائي
وابن ماجه روه باسناد جيد قال وهو حديث حسن انتهى
وروي الترمذي في جامعه باسناد صحيح عن احسن رجليه
عنه بلفظ اعلم امي بالوايع زيد ابن ثابت وانما قال
ذلك صلى الله عليه وسلم قال ذلك لانه كان اظهرهم حسابا
واكثرهم جوابا ثم قال لما ورد في لاجل هذه المعاني لم ياخذ
الشافعي رضي الله عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى وقوله **ونا**
هيك بها اي بهذه الشهادته من سيدك البشرو خاتم
الرسول صلى الله عليه وسلم اي حسبك بها لا منها غاية تنها
عن ان تطلب بها غيري تفيدك انتهى **فكان** زيد ابن ثابت
اول من غيرة **بالتابع** **التابعي** وتقليد المقلد الامين اقول
هما هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة الا وقد وجد له قول في
بعض المسائل قد هجره الناسي بالاتفاق الا زيدا فانه
لم يقل قولا مجورا بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح
كما قال القفال رحمه الله تعالى كما سيما قال الهاشم
رحمه الله تعالى من اذوات الاستثنا عند بعضهم والصحيح انها

ليست

ليست منها بل هي مضادة للاستثنا فان الذي بعد هاد اخل فيما دخل
فيه ما قبلها ومشهوره بانه الحق بذلك من غيره **وقد خالف**
اي في مذهب الامام ابن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله
محمد ابن ادريس ابن العباس ابن عثمان بن شافع ابن السائب
ابن عبيد ابن عبد يزيد ابن هاشم ابن المطلب عبد مناف
بن قضي **الشافعي** القريشي المطلب بن الحارثي الملقب رضي الله
عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ومناف
قبه مشتهرة وفضايله كثيرة وقد صنف الائمة رضي الله
عنه في مناقبه تدنيا وحديثا ولد رضي الله عنه سنة خمسين
وماية والنبي عليه الهجوراته والتفوزة وقيل بعسقلان وقيل باليمن
وقيل بخيف مني ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين وتوفي بمصر
ليلت الجمعة بعد الغروب اخرج يوم من رجب سنة اربع ومائة
يتين وهو ابن اربع وخمسين سنة ودفن بالقاهرة بعد عشرين
الجمعة وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو لا يقهره ذلك
الامام رحمه الله تعالى ورضي عنه ومعني كون الامام رحمه الله
في مذهب زيد رضي الله عنه انه قصد دوما الى ما
فقه له في الاجتهاد ما سبق حتى تردد وليس المراد انه قلده
لان المجتهد لا يقلد مجتهدا **الملك** اي فقه فيه اي في مذهب
زيد رضي الله عنه **القول عن ابي حنيفة** اي اختصار المختصر
ما قل لفظه وكثر معنا **مترها** **وصمه** واحد الوصم
والوصم اسم جنس جمع يصفى القيب **الافان** جمع لغزو

الكلام المصمى يقال القرض كلامه على وشبه فيه واليربوع في جمع
مال يميننا ونشأ كلف حفره ومعنى البيت في القول في علم الفرائض
يعنى علم مذهب زيد ابن ثابت رضي الله عنه قولاً مستصفاً
ضاماً من غير عيب الحق **مقدمة** علم الفرائض هو فقه المورثين
وعلم المسلك الموصل لمعرف ما يخص كل ذي حق من التركة وهو
علم التركات لا العدد خلافاً لمن زعم ذلك واعلم انه يتفرق
بتركة الميراث خمسة حقوق مرتبة اولها الحق المتعلق
بغير التركة كالزكاة والجناية والرهن فيقدم على موت
التجيز والثاني مؤن التجيز بالمعروف فان كان الميت
فاقد المايجهزة فله تجهيزه على من عليه نفقته فمؤنة التجيز
بها في حال الحياة فان تعذر في بيت المال فان تعذر فعلى
اعيان المسلمين وهذا في غير الزوجة واما المزدوجة التي
تجب نفقتها مؤنة تجيزها على الزوج المومنين ولو كانت
غنية والثالث **الديون** المرسلة في الذمة هي مخرجة
عن مؤن التجيز والرابع الوصية بالثلث فماد **وسنة**
لا تجزى فان كانت غير ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب الفقه
بقية الحقوق السابقة والخامس الارث وهو المقصود
لذات في هذا الكتاب وله اركان وهي ثلاثة مؤثر وارث
وحق مورث وله شروط يعلم اكثرها من ميراث القرقي
والمدنى وسياق في آخر الكتاب وله اسباب وموانع ذكرها
بقوله رحمه الله تعالى **باب اسباب الميراث**

اي

اي وموانعه والبارقة المدخل الى الشيء واصطلاح اسم الجملة متقدمة
من العلم تحتها فصور ومسايل غالباً والاسباب جمع سبب
وهو لغت ما يتوصل به الى غيره واصطلاحاً ما يلزم من وجوده
وجوده من عدمه العدم والعدم لذاته والميراث يطلق بمعنى
كارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغت البقا وانتقال الشيء
من قوم الى قوم اخرين وهو مصدر ورث الشيء ورثته
وميراثاً وارثاً واصله الواو فقلت ههنا ويطلق بمعنى
الموروث والميراث وهو لغت الاصل والبقية ومنه
خير مسلم اثبتوا علم مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم
اي صلبه وبقية منه وشرعاً ما ضبطه القاضي افضل الدين
الخبزي رحمه الله تعالى بانه حق قابل للتجزي بثبت مسكن
بعد موت من كان له ذلك لقربة بينهما او نحوها وقد ذكر
ما في هذا الظابط في شرح الترتيب **اسباب ميراث**
اي ارث **الواي** اي الكادميين وان كان الورث في
الاصل الخلق **ثلاثة** متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة
بغير ربه اي صاحبه وامراء المتصف به **الوراثه**
اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة اولها **نكاح** وهو عقد
لزوجية الصحيح وان لم يحصل وطى ولا خلوة وبو
به من الجاهلين لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم
الى اخره ويتوارث الزوجان في عدت الصلح الزوجي
باتفاق لايمة الاربعة ولو كان الطلاق في المصحة

اي بعد سبب ونسب وغير ذلك
بشيء نص

لا الزوجة المطلقة بائنا في مرض الموت عند نكاحها
الثلاثة فانهما ترثه عند الحنفية مالم تنقض عدها وعند
الحنابلة مالم تزوج وعند المالكية ولو انقضت عدها
وانصبت باوزواج وعند المالكية ايضا لو تزوج المريض
في مرض الموت امراته فالعقد باطل ولا ترثه ولو تزوجت
المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها **وتأنيها ولا** وهو
بفتح الواو ومدود وامراد ولا العتاقة وهو عصبوبه
نعمه المعتقد على نفيه لقوله صلى الله عليه وسلم انما
الولاء لمن اعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله
عنها ويرث به المعتقد من حيث كونه معتقا وعصبته المتعصبون
بانفسهم على تفصيل سيأتي بعضه ان شاء الله تعالى
الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لخمسة كلمة
النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه
الله تعالى وقد يرث العتيق المعتقد كما لو اشترى
رومي عبدا واعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فاسترق
فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما يرث الا من حيث لا مانع
من حيث كونه معتقا لا من حيث كونه عتيقا **والنسب**
نسب اي قرابة وهي الابوة والنسب والادب لا باحد مما يرث
بها الا قارب وهم الاصوار والفروع والحواشي للايت
الكريمة والا حاديث الصحاح وما الحق بذلك
باجماع اوقياسى على تفصيل سيأتي بعضه ويرث
به

٨
به من الجانبين قارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن
الجانبين اخرى كالجد ام الام مع ابني بنتها واخو القربة
وان كانت اقرب الاسبيل لا تنهي النظم ولطول الكلام
عليها لان اكثر الاحكام الاتية فيها **ما بقى ههنا**
بعدة الاسباب **للموارث** جميع ميراث بمعنى الارث **سبب**
اي متفق عليه ولا فتن كسب رابع مختلف فيه وهو تمت
الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما عند ناعلى
رغم رسوا كان منتظما ام لا على الرزق عند المالكية ولا
يرث عند الحنفية والحنابلة والكلام فيهما يطول فرجه
في كتابنا شرح ثم اعلم ان لموانع جمع مانع وهو في اللغة
الحائل واحطلا ما يلزم من وجود القدم ولا يلزم من عدمه
وجود ولا عدم لدائه على الشرط وموانع الارث ستة
اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على متفق عليه منها وهو
ثلاثة فقال **ويمنع الشخص** الذي قام به سبب الارث
من الميراث اي الارث علة **واحدة من علل ثلاث**
احدها رق وهو عجز حكيم يقوم بالانفسك بسبب الفقر وهو
مانع من الجانبين فلا يرث لوقيق جميع انواعه لانه لو ورث
لكان لسيداه وهو اجنبى من الميراث ولا يرث لانه كملك
له ولو ملكه سيده لكن الميراث يرث عنه جميع ما ملكه
يعضه الرق على الارزق عندنا ولا يرث ولا يرث
كالقن عند المالكية والحنفية ويرث ويورث وتجب على

على حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع
للقاتل فقل لا للمقتول فقد يرث قاتله واختلفت الأئمة
في القاتل فعند نكاح يرث من له مدخل في القتل ولو كان
بحق مقتله وأما ما وقاض وجلاد بامرهما أو أحدهما وشاهد
ومرك ولو كان بغير قصد كنائمه ومجنون وطفل ولو قصد به
مصلحه كضرب الأب ولده للتأديب وبطله المرح للمعالجة
ولا صل في ذلك قوله صارت له عليه وسلم ليس للقاتل من
الميراث شيء والمعنى فيه تهمة الاستهلال وفي بعض الصور
وسد الباب في الباقي ولا مدخل للميتي في القتل وإن كان
على معين لأنه ليس بهلزم بخلاف القاضي وعند الحنفية كل
قتل أوجب الكفارة منع الإرث وما لا فلا إلا القتل الممد
العدوان فإنه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع
الإرث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو بدية
أو بكفارة يمنع من الميراث وما لا فلا فلا وعند المالكية يرث
قاتل الخطأ من المادون الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان
والباب واسع وفروعه كثيرة وحمل ذلك بسطها كتب النكح
والثالث اختلاف بين بالاسلام والكفر فلا توارث بين
مسلم وكافر لخبر الصحاحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
مسلم إلا ما عدا ما رث الكافر المسلم فبالاجماع ما عدا
ما عكسه فعند الجمهور خلاف لمعاذ ومعاوية ومن وافقهما
فقدما ودليلهما والجواب عنه ذكرته في شرح الترتيب

وسو

وسوا بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافا للإمام أحمد رحمه الله
في الملتين حيث قال إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث
ترغيبا له في الاسلام وقال المسلم يرث من عنقه الكافر
فائدة استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر ما لو كانت
كافرة مؤمنة حامل وقفا الميراث للحمل فأسلمت ثم ولدت
فإن الولد يرث مع حكمنا باصله بالاسلام قال ابن
الهايم رحمه الله تعالى قلت والمحقق عدم الاستثناء ذلك لأنه
ورث مده كان حلالا وهذا معنى قول بعض الفضلاء لنا جواد
يمسك انتهى أي لأن العبرة في الإرث بوقت الموت والحمل
كان وقت الموت محكوما بكفره فلم يرث مسلم من كافر
والله أعلم وما كان التعبير بالهزم يقتضي سبق شي
قال **فانهم** أيها الطالب قلته لك أي أعلمه علما جاريا
ليل قوله **فليس المشكك** وهو التردد بين حكيم كالمزنية
الأحدهما على الآخر **كاليقين** أي الحكم الجازم **فائدة ثالثة**
الأولى هل الكفر كله ملية واحدة أم ملل الأصح من مذهبنا
أن الكفر كله ملية واحدة وهو مذهب الحنفية والثاني الكفر
ملل وهو مذهب المالكية والحنابلة قالوا والنصارى ملية
واليهود ملية ومن عداها ملية ولكل من القولين دليل مذكور
في المصطلحات **الفائدة الثانية** بقى من موانع الإرث
ثلاث أيضا أحدها اختلاف ذوي الكفر الأصلي بالذمة
والحرية فلا توارث بين ذوي الأظهر وأما قاله

للحنفية وخلاف المالكية والحنابلة وهل المعاهد والمستاء
من كادي او كالحري وهما ان رجما كالذي خلافا للحنفية
الثاني الرد اعادنا الله والمسلمين منها فلا يورث المرتد ولا
يورث حتى لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية لا تورث
بينهما ومال المرتد في "ولو كان انت خلافا للحنفية و
سوا ما كتبه في حال الاسلام في حال الرد خلافا لهم
ايضا حيث قالوا ما كتبه في حال الاسلام لو رثته المسلمين
وسوا السلم قبل قسمته التركة ام لا خلافا للحنابلة ولا
يتول الحوكة بدار الكفر منزلة موته خلافا للحنفية والزنا
ندقه كالردة خلافا للمالكية والذي الذي لا وارث له يتفوق
يكون ماله او الفاضل بعد الغرض في الثالث وهو اخر الموال
في الستة هو الدكر الحكي وهو ان يلزم من التورث عنه
كان يفرخ "خاين" باني للميت فيثبت نسبه ولا يورث للد
ور وفي الاقرار بمباحث كثيرة وخلاف بين الائمة فر
في كتابنا شرح الترتيب والله اعلم **تنبيه** في قول الذي
قام سبب الارث بعد قول المصنف ويمنع الشخص من ايها
الي ان الدعان ليس بهما مع خلافا لمن زعم ذلك فان
انتفا الارث فيه بين الملاحن ومن يدي به وبين المتني
لا فقل لبب وهو النيب وليست امه ولا عصمت
عصبة له خلافا للامام احمد رحمه الله تعالى وتوما الدعان ليسا
بشقيقين خلافا للمالكية وتوما الزنا ليسا بشقيقين عند

الائمة

لا اية الاربعة والاذنب الثاني نفسه ولو بعد موت
الولد ثبت النسب ثبت عليه مقتضاه ولا التفات
الي التهمة ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي
قياسي مذهب الامام احمد رحمه الله وقال ابو حنيفة
وما لك رحمه الله ان كان الولد حيا حين التكنيب
ثبت سبه وكذا ان مات وحلف ولدا او احوال له
وتنقض القسمة فيها للحاجة الدعية الى ثبوت
نسب ولده او الاخ الموجود من الثاني والا فلا ثبوت
ولا ارث لانه لا حاجة الى ثبوت النسب اذا علم
انه لا يختص بالاستحقاق بالنافي بل الواستحقاقه الوارث
بعد موت لثاني لجهة كما لو استحققت في ثبوت قال
ابن كبراهيم قال الرقي رحمه الله في كتاب الارث
وبعد اقطع معظم الواقيين انتهى الله اعلم
بأول **لوارثين** اجابا بالاسباب الثلاثة من الرجال
والنساء والوارثون من الرجال بالاختصاص اجابا
عشرة **السماء** **وهم معروفون** اي معلومة مشتهرة
عند الرضين **قايمة** قال الشيخ سعد الدين التفتازاني
رحمه الله في شرح العقايد انه اي الشيخ رحمه الله
طاعه النبي علوان مراد بالعلم والمعرفة واحده
لا كما اصطلاح عليه البعض من تخصيص العلم بال
كبر والعلوية والمعرفة بالسائط او الجزيات
انتهى والله اعلم اذ قرر ذلك فالاول من العشرة

الابن والثاني ابن الابن فخرج بذلك ابن بنت الابن وخو من
بما مضى المذكور فخرج بذلك ابن بنت الابن وخو من
كما من في نسبه للميت انثى **والثالث الاب** والرابع
الجد اي الاب من الاب اي من جهة وخرج به الجد من جهة
الام كاي الام وفوه **وان علا** اي بعض المذكور كاي
اي ابيه وهكذا وخرج بذلك كل جدا في
بانثى وان ورثت وما قرنته من جعل الضمير في قوله
له عايد الي الاب اول من عود الي الميت لو هين احدهما
ان فيه عود الضمير الي المذكور في النظم والثاني
انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابو الام لان يقال **الجد**
الام ليس جدا حقيقة والخامس الاخ من **الجد**
اي لو كان من جهة الاب فقط او من جهة الام او من جهة
مقا وهو الاخ الشقيق **قد انزل الله به القوانا** اما الاخ
خ للام ففي قوله تعالى وان كان رجل يوت كلاله
او امرأة ووله اخ او اخت اي من ام كما قرى به في
الشواذ واما الاخ لابوين والا للاب ففي قوله تعالى
في اخر سورة النساء وهو يرثها ان لم يكن لها ولي
والسادس ابن الاخ المدي اليه اي الميت المعلوم من
المقام **بالاب** وحده وهو ابن الاخ للاب او مع الام
لا بالام ايضا وهو ابن الاخ لابوين وخرج بذلك
المدي بالام وحدها وهو ابن الاخ من الام فاسمع

سما

سماع تدبر وتفهم واذعان **مقالا** اي قول صاوت ليس
بالكذب لانه مجمع عليه لوروده في القران العظيم
والاخبار الصحيحة وغير ذلك والخبر وان كانت
في الاصل محتملا للكذب لكن اخبار الباري تعالى واخبار
الرسول عليهم الصلوة والسلام مقطوع بصحتها ولنا
ما اجمع عليه او تواتر **السابع** ولثامن **العم** **وان**
العم من ابيه اي الميت والمراد عدم الميت اخو ابيه بشقة
وعمد اخو ابيه لا بيه وابنا وهما وخرج بذلك العم للام
وبنوه **فالشكر لله** اي الصاحب **الاجاز** اي الاختصار
والتمني اي الا يتقاطعا فانه فبشقة على هو لا الوحدة
بعبارة مختصرة وسياتي في ذلك احاديث تفصيلية عنه
قوله ناظمه في راحة الله خيرا ورحمة رحمت واسعة
والتاسع الزوج والعاشق **المعتق** ولما كانت
المراد به المعتق وعصبة بقوله ذواي صاحب
الولا من المعتق وعصبة لمقصدين بانفسهم **لمجلة**
المذكور لم يجمع على اشرهم **هو** لا العشرة بالاختصار
واما بالسبب خمسة عشر الابن وابنه وان ترك
والاب والجد ابوه وان علم الاخ الشقيق والاخ للاب
والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم
الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم
للاب في الزوج وذوالولا ومن عدا هو لا من المذكور

من ذوي الارحام كالبنت واي الام وابن الاخ للام
والعم للام وابنه والخال وخوهم ولما انتهى الكلام على
الذكور اجمع على انهم شرع يذكر النساء اجمع على
انهم فقال **والوارثات من النساء بالاختصار**
سبع لم يعط غيرهن الشرع اي عطا جميعها عليه
فان ذوي الارحام من الذكور والانات في اراثهم
فلا فرق من ذكره اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاول
من النساء **السبع بنت** **والثانية بنت ابن** وان قول
ابو طاهر في الذكور **والثالثة ام شقيقة** من اشقت
الشي خفت عليه ولا اسم منه الشقيقة والام من شا
نها ذلك **والرابعة زوجة** بالثبات لها وهو الاول
في الفرائض للتميز وان كان الا فصيل لا شهرتها
والخامسة جد من تمت الام او من تمت الاب على
تفصيل وهو ان ام الام وامها تمها المدا ليات باناث
خلص جميع عليها فان ادلت الجد بما وجد كام اي لآب
فلا ترث عند المالكية وترث عند الحنابلة وان ادلت
بابي الجد كام اي ابي الاب فلا ترث عند الحنابلة واما
مذهبنا ومذهب الحنفية فيرث جميع من ذكرنا وكذا كل
جدة تدلي بجد وارث واما الجد التي تدلي بذكرين
انثيين ويعبر عنها بالجدة المدا ليه بذكرين وارث
في من ذوي الارحام بانفاق الائمة الاربعة وسنأتي

في كلام
في كلام
في كلام
في كلام
في كلام
في كلام
في كلام
في كلام
في كلام
في كلام

في كلام

في كلام
المصنف اي شاء الله تعالى **والسادسة معتقة** وكذا عصبها
المتعصبون بانفسهم كما سياتي **والسابعة الاختين**
اي اليهات كانت اي سواء كانت شقيقة او لا باوام
فمنه لا عدتهن بالاختصار **بانت** اي ظهرت واما
عدتهن بالسط فعدتهن البنت وبنت الابن والام و
الجدة من قبلها والجد من قبل الام والاخت الشقيقة والاخت
خت الاب والاخت للام والزوجة والمعتقة **فايلة**
اذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال الا الزوج
والاخ للام وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال
للمعتقة ومن يقول من العلماء بالرد يقول كل من انفردت
الرجال تحوز جميع المال الا الزوج فقط وكل من انفردت
من النساء تحوز جميع المال الا الزوج واذ اجتمع
كل النساء ورث **منهم خمسة البنت** الابن والام والزوجة
والاخت الشقيقة او يمكن اجمع من الصنفين ورث
الابوان والولدان واحد الزوجين وسقط من عدد
من ذكرنا استعريف في **الحجب** والله اعلم ولما انتهى
الكلام على الورقة من الذكور والانات شرع يعبر **ما**
كل واحد منهم مقدما لآرث بالفرض لتقدمه على
التعصيب اعتبارا وان كان لآرث بالتعصيب اقوى فقال
بارادف المقتضى في كتاب الله تعالى والثابت بالاجتهاد
وسنقيتها والفروض جمع فرض وهو في اللغة يقال المالك

١٢

كالذكر والذكر كالأنثى **والرابع** **الأخت** الواحدة الحقيقية
 عند انفادها عن معصب لها من أخ شقيق أو جد أو عم
 الأولاد وأولادهم الذكور والإناث وعن الأب في **مذهب**
كل منق أي مجتهد إلا أن ذلك يرجع عليه وأصل المذهب مكان
 الذي تبارك ثم أطلق على ما ذهب إليه المجتهد وأصل الأحكام
 في المسائل إطلاقا مجازيا **وهكذا** وفي الخامسة وفي بعض
 النسخ وبعد هذا **الأخت الواحدة التي من الأب** عند انفادها
 عن معصب لها من أخ لأب أو جد وعن من شرطنا فقد
 في الشقيقة وعن الأشقاء ذكر وأنثى فقوله **عندنا**
نفرد أي عند انفاد كل واحدة منهن عن معصب
 من ذكرته في كل واحدة والأصل في إرث كل من الأختين
 النصف قبل الإجماع قوله تعالى أن امرؤ هلك ليس له ولد
 وله أخت فلها نصف ما ترك لأنهم اجتمعوا على أن الآية
 نزلت في الأخوة للأبوين والأخوة للأب دون الأخوة
 للأم ثم أعلم أن الذي علم من كلام المصنف رحمه الله تعالى
 هو اشتراط فقد المعصب لكل واحدة من الأربع وأما
 ما ذكره غير ذلك فإنها تركه كغيره من المصنفين المتفادين
 فيما سبق ولو ذكرنا جميع ما يحتاج إليه في جميع الفروع
 لا نوصي إلى الإسكاف والتطويل **والرابع** فرض الشقيق
 ذكر أو أنثى بقوله **فرض الزوج** **أن كان معه من ولد**
الزوجة من قدمه عن النصف ودية للربع وهو الابن

في قوله لا يورث من تركته شيء من أولادها
 في قوله لا يورث من تركته شيء من أولادها

أو البنت

أو البنت سواء كان منه أو من غيره لقوله تعالى فإن كان له
 ولد فلهم الربع مما تركن وذكر الثاني بقوله **وهو** **الربع**
لكل زوجة **والثالث** من زوجة إلى أربع مع عدم الأولاد
 كور أو الإناث الميت من الزوج أو من غيرها فيما قد راى
 فرض في قوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد ولما
 كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة صرح بالأولاد لا بالابن بقوله
وذكرنا **ولاد البنين** الذكور والإناث **يعتمد** **حيث**
عتمدنا **القول** **بذكر الولد** في حق الزوج أو لاد الابن كالأولاد
 عند عدمهم إرثا ونجها بالأجماع الذكر والذكر والأنثى كالأ
 نثى قياسا على الأولاد كما قدمته **والثمن** فرض صنف واحد
 وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوجة** **الربع**
البنين الواحد فأكثر **أومع البنات** الواحدة فأكثر لقوله تعالى
 فإن كان لكم ولد فلن الثمن مما تركن **أومع أولاد البنين**
 الذكور والإناث الواحد أو لواحدا فأكثر قياسا على الأولاد
 لاد كما سبق **فاعلم** **ذلك** **ولا تفن** **الجميع** المذكور في
 لفظ البنين والبنات وأولاد البنين **شرطا** بل الواحد منهم
 كذا في كماله أو ضخته **فانهم** أي أعلم ذلك **والثنتان** فرض
 اربعين أصناف ذكر المصنف الأول منهم بقوله **للبنات**
جمعها والمراد ثنتين فأكثر وقد صرح بذلك في قوله
زاد عن واحد من ثنتين أو أكثر **فسمعا** سمع طاعة
 ودعاهما فقة للأجماع وما روي عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن البنين النصف المهرم قوله تعالى فإن كن نساء

مجلسه اول در بیان احوال و حال

من الام صرح بان المراد الاخوات لا بويين او لابل لا لام بقوله
هذا اي ما ذكر من فرض الثلثين للاختين فاكثرا **اذ كانت** اي
الاخوات **الام واب** وهن الشقيقات **او لابل** فقط لا
لام فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل **هنا** اي
الحكم المذكور **تجب** من الصواب ضد الخطا وهو ما
خوذه قولهم صاب السهم صَوَّيَا وَصَيَّيَا واصاب وقع
بالوهمية والسحاب الموضع امطره **فايدق** لابد
من اشتراط عدم المصعب في ارث بنات الابن الثلثين
وفي ارث الاخوات كذلك ولابد مما اشتراط عدم الا
شقا في **الارث** الاخوات لابل الثلثين ولذلك
معلوم **وضابطا صاحب الثلثين** ان تقول الثلثان
فرض اثنتين متساويتين فاكثر من يرث النصف وهي
عبارة ابن الهائم رحمه الله تعالى قال الشيخ زكريا رحمه
وخرج بقوله اثنتي الزوج وبقوله متساويتين الزوج
وبقوله مثل بنت واخت لغيرهم ولا يتصور اجتماع صنفين
لكل منهما الثلثان انتهى **والثلث** فرض اثنتين
احدهما ذكره بقوله **فرض الام** بشرط طين عدلين احدا
ان تكون **حيث لا ولد** ذكر اكان او انثى واحد اكان
او متعدد ولا ولد ابن كما سيدكره قريب **وثانيهما**
ان تكون **حيث لا من الاخوة** جمع اثبات او اكثر كما
اشار الي ذلك بقوله **ذو عدد** فان العدد حقيقة اقله

استغفر الله عنكم

کتابت و ثبت ان فافعل

اشان فليس الجمع على حقيقته من ان اقله ثلاثة قد
 فتح ذلك بقوله **كأنتين** اخوين **او ثنتين** اخوات
 وكذلك اخ واخت **او ثلاث** من الاخوة الذكور والا
 ناث او الذكور والاناث او الخناث المنفردين او مع الذكور
 او الاناث او معها وذلك كله معنى قوله **حكم الذكور**
فيه كالاناث ولا فرق في الاخوة بين كونهم اشقاوا ولا
 ب او لام او مختلفين ولا بين كونهم وارثين او محجوبين
 او بقضهم **حجب** بشخص واحد والمحبوب بالوصف من الام
 لاد والاخوة وجودة كعدم والا صلي ذلك قوله
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا الثلث مع
 مضموم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس
 ولما كان اولاد الابن كالأولاد ارثا وحجا ذكرهم
 موضحا لهم عن الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة في
 ارثها الثلث بالنص بخلاف اولاد الابن قبل القياس
 فقال **ولا ابن ابن** واحدة كانت او اكثر **مها** اي الام
او بنته اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فقد ضا**
الثلث ان انتفى من ذكر **كما بينته** بهان العبادرة
 قيا ساعلى الاولاد كما اشرت اليه وروي عن ابن
 عباس رضي الله عنهما انه قال لا يردها عن الثلث
 الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان
 له اخوة واقد الجمع الثلاثة وروي عن معاذ رضي
 عنه

عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا اخوة الذكور او
 الذكور مع الاناث واما الاخوات الصنف فلا يردها
 عنه للسدس عنده لان الاخوة جميع ذكور والاناث
 المخلص لا يدخلن في ذلك والجمهور على فلا فهما وجوبهما
 مذكور في المطولات ولا كان الام قد لا تترك الثلث
 وليس هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والا
 خوات في مسلتين تسميان بالفراوين وبالمرتين
 ذكرهما مقدما لهما على الصنف الثاني من يوث
 الثلث لان ذلك من جملة احوال الام مع عدم من ذكر
 فقال **وان يكن** اي يوجد **زوج وام واب** فقط
 في فريضة **فثلث الباقي بعد** فرض الزوج **لها** اي الام
 ثابت **مرتب** وهذه هي احدى الفرائض والثانية ذكر
 بقوله **وهكذا** الام ثلث الباقي بعد فرض الزوج اذا كان
 كان الام **مع زوجة فصاعد** اي فذكر عدد ما
 الى حالة الصعود على الواحدة الى اربع فهو منصوب بالحالة
 من لعدد ولا يجوز فيه غير النص ولا يستعمل الا بالفا
 او يتم نقله الشيخ زكريا ابن عبيدة **فلا تكن عن العلم**
قاعدة بل شملها عن مساعد الجود والاجتهاد وقم لها على
 قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشادة
 ففي زوج وام واب للزوج النصف وللأم ثلث الباقي وهو
 في الحقيقة سدس وللأب الباقي وفي زوجة وام واب

في فريضة
 فثلث الباقي
 بعد فرض الزوج
 لها اي الام
 ثابت مرتب
 وهذه هي احدى
 الفرائض
 والثانية ذكر
 بقوله وهكذا
 الام ثلث الباقي
 بعد فرض الزوج
 اذا كان

للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع
وللاب الباقي وابقى لفظ الثلث في فرض الأم في الصور
تبعين وإذا كان في الحقيقة سدسا أو ربعا كما قلنا تأديبا
مع القرآن وهذا ما قضى به عمر ابن الخطاب رضي الله
عنه ووافقه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة وذلك
لأننا لو أعطينا للأم الثلث كاملا لزمنا تفصيل الأم
على الأب في صورة الزوج وأما أنه لا يفضل عليها
التفصيل المعروف في صورة الزوجة مع أن الأم والأب
في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال
للأم فيها الثلث كاملا لظاهر نص القرآن ووافقا
بني سبيهم في اليهود في مسئلة الزوج وابن عباس
في مسئلة الزوجة ثم رجع بعد فراعته من أحوال
الأم عند عدم الفرع الوارث والعدد من الأخوة
إلى بيان بقيت من يرث الثلث وهو الصنف الثاني
فقال **وهو أي الثلث اثني** أي ذكرين **أو اثنتين**
أي اثنتين وكذلك ذكر وانثى **من ولد الأم** فقط ولم
لأخوة للأم **بغير مي** أي كذب **وهكذا يكون**
الثلث لهم **أن كثرا أو زادا** أي عن الاثنين وأوهنا
بمعنى الوار والمقصود بالجمع بين لفظي الكثرة و
الزيادة التأكيد وكذا قوله **فإنهم فيما سوا** أي
الثلث **زاد** لأنهم لا يبحثون أكثر منه لقوله تعالى

فإن كانوا

فإن كانوا أكثر من ذلك نصح شركا في الثلث والزاد هو
الطعام في السفر في البيت جناح فاقصه مطرقة **وتتو**
أي الأناث والذكور فيه أي في الثلث **كما قد أوضح المصنف**
أي المكتوب وهو القرآن العزيز في قوله تعالى **فإنهم شركا**
في الثلث فإن الشريك إذا اطلق يقتضي المساواة وهذا
مما خالف فيه أولاد الأم غيرهم فانهم خالفوا غيرهم
في شيء لا يفضل ذكرهم على أنثاهم اجتماعا وأفرادا **أي**
مع من أدلوا به ولحقوبهم نقصاناً وكذا دلل بانثى
ويرث ثمة خمسة أشياء **فأربعة** بقي من يرث الثلث الباقي
في بعض أحواله مع الأخوة وبقي من يرث ثلث الباقي
الجد أيضا في بعض أحواله مع الأخوة وسياقي ذلك
كله في بالجد والأخوة والله أعلم **والسابع من فرض**
سبعة من العدد ذكرهم أجمعاً لا بقوله **أب** مع الفرع الوار
ث **وام** مع الفرع الوارث أو عدد من الأخوة والأخوة
ثم بنت ابن فأكثر مع بنت واحدة وكذا بنت بن نائلة
فأكثر مع بنت بنت واحدة أعلى منها وجد مع الفرع
الوارث وكذا في حال من أحواله مع الأخوة وسياقي
والأخت بنت أي فأكثر مع الأخت الشقيقة الواحدة
بشر الجدة فأكثر **ولد الأم** أي الواحد ذكر أو أنثى
تتلمح العدة نحو السابع وهذا كله حيث لا حاجب
في الجمع ثم ارد ذلك ببيان الحالة التي يرث فيها كل

واحد منهم السدس فقال **قال لابن سحنه** اي السدس
مع الولد ذكر كان او انثى فان كان الولد ذكر افلا
 شي للاب غير السدس وان كان انثى وفصل بعد الوفا
 في شي اخذ ايضا تعصبا فيجمع اذ ذاك بين الوفا
 والتعصبا كما سنوضحه ان شاء الله تعالى هذا
 هو الاول من يورث السدس والثاني الام وقد ذكر
 ما بقوله **وهلكن الام** تتحقق السدس مع الولد ذكر
 كان او انثى واحدة اكان او متعدد **بنتنيل الصمد**
 جل وعلى في كتابه العزيز قال الله تعالى لا وبوبه
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وما
 حسن هذا الترتيب الحسن في هذه المظلومة فائدة اعقب
 الاب بالام مؤجرا للجد عنهما من اجل ان الله تعالى
 جمع بينهما في الاية الكريمة ولما كان الولد في الاية
 الكريمة خاصا بولد الصلب حقيقة وكان ارث
 كل من الاب والام للسدس مع اولاد الاب بالقياس
 على الاولاد اعقب ذلك بحكمها مع اولاد الاب
 فقال **وهلكن** يرث كل من الاب والام السدس مع
ولد الابن ذكر كان او انثى **الذي ما زال يفتوا**
اشرا اي الولد اي يتبعه **وتحتذي** بالذال المعجمة
 اي يقتدي به في الارث **والجواب** قياسا عليه الذكر كالمذكر
 والانثى كالانثى فتأخر من هذا الحكم ان الاب يرث

اي السدس
 اي السدس
 اي السدس

السدس

السدس مع الابن او ابن الابن او البنت او بنت الابن وان
 الام ترث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت
 او بنت الابن ولما كان الام تزيد على الاب ما منها
 ترث السدس مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك
 بقوله **وهو** اي السدس **لها** اي الام **ايضا مع الاثنين**
من اخوة الميت واكثر مطلقا فلذا قال **نفسه** **هذه**
 اي عليها في كلامي ما زاد او نقص بعض افراد الاثنين
 مما لم تشملهم الاية على ما شملته منها فان ارثها السدس
 مع اثنين من الاخوة مخصص في خمس واربعين صورة
 يثبت في ثلث الترتيب والثالث الجد وقد ذكره بقوله
والجد الذي لم يدخل في نسبته للميت انثى **مثل الام عند**
فقد اي الاب **في حوت ما يصيبه** من السدس مع الزوجة
 رث بما بينهما وبين التعصبا او غير جامع على
 ما سنبينه ان شاء الله تعالى ولا يرث بالتعصبا
 عند الوفا المذكور على ما سياتي **في مد** اي ممدودة
 اي رتبة الوفا من قولهم مد الله في رزقه اي وسعه
 فيكون تأكيد القول في حوت ما يصيبه ويصح ان
 يكون المراد بقوله ومدة اي حبه من قولهم رزقه مدد
 القامة الطويل فكان الحاجب لقوة مد يد القامة
 طويل الباع اذا تورده فالحمد كالاب عند فقد
 ارثا وجبا لما في ست مسائل اقتصر المصنف على ثلاثة

منها فذكر الأول منها بقوله **الا اذا كان هناك مع**
لجدا خوة اشقا او لاب فليس كلاب في ذلك **يكونهم**
الاخوة في القرب الى الميت وهو ابي الجد **اسو**
 اي سوا في نسبة واحدة لانهم فرع الاب واجد اصله
 فيرتب مع على تفصيل سيأتي في بابهم ان شا
 الله تعالى واما كلاب فيجبهم كما سيأتي في باب الجب
 ان شا الله تعالى واما الاخوة للام فالاب والجد في
 حجبهم سوا كما سيأتي ايضا وذكر الثانية بقوله
او بمعنى الواو اي والا اذا كانت هناك **ابوان**
 اي اب وام **معها** اي الاب والام **زوج ورث**
 فان للام مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو
 كان بدله ثلث جميع المال كما صرح به بقوله **فالام للثلث**
مع الجد لو كان بدل الاب **ثالث** فتكون المسلة زوجا
 واما وجد افلزوج النصف وللأم الثلث كما ملأ ولجد
 الباقي ولم ينظر الي كونها تاخذ اكثر منه لانها اقرب
 منه بخلافها مع كلاب لانها في درجة واحدة كما تقدم
 وذكر الثالثة بقوله **وهكذا ليس الجد شيئا بالاب في**
زوجت الميت وام واب فان لها مع كلاب ثلث الباقي
 كما تقدم ولو كان الجد بدل كلاب كانت المسلة زوجة
 واما وجد اف يكون للام الثلث كما ملأ وللزوجة الربع
 والباقي للجد لان الجد وان لم يفضل عليها التفصيل المهور

لا محذور

لا محذور

في ذلك لكونها اقرب منه خلا فامع كلاب كما تقدم ولما ذكر
 ان الجد يخالف الاب في مشاركته الاخوة وكان الكلام في
 صيل احوال ذلك مما يطول اصر حكمهم اليان يعقده بها
 يخصه في الحمل الدايق به وبنيه على ذلك بالوعد بذكره
 فقال **وحكمه وحكمهم** ابي الجد والاخوة مجتمعين **سياتي**
 انه ان شا الله تعالى **مكمل اليان في الخالات** لانها في
 باب معقود لذلك يسمى باب الجد والاخوة والرابعة
 مما خالف فيه الجد الاب ان الاخوة لغير ام وبينهم تحب
 الجد في باب الولا بخلاف الاب والخامسة ان كلاب
 ام نفسه ولا يحبسها الجد والسادسة ان كلاب في تحب
 واب يرث السدس فرضا والباقي تعصيا بلا خلاف
 ولو كان الجد بدل كلاب فذلك **لص** على المرح وبه قطع
 الشيخ ابو محمد الجويني وقال **النووي** انه لا يصح ولا
 ربح وبقائه باخذ الباقي جميعه تعصيا ورجحه حسب
 التهمة وقال انه لمذهب المختار ولم يخرج الراعي من
 الله شيئا من الوجهين ففارق الجد كلاب في جرات
 الخلاف وان كان المرح انه كسوف فيها والرابع من
 يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت**
الابن او بنات الابن لمخاضيات **تاخذ** او ياخذنا
السدس اذا كان او كني **مع البنات** الواحدة
 تحسب للثلثين للاجماع ولقول بن مسعود

لو

وهو تياسر قول احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقوله
في القسمة العادلة الشرعية وفي بعض النسخ لرحمته
 يثبت به الى ما روي الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله
 عليه وسلم قضى للمحدثين في الميراث بالسدس وقيل
 اكثر من هذا عليهما **فايد** اذا كانت احدى الجدين محجوبة
 بالاب كما لو خلف جدة ام ام وجدة ام ام مع الاب فالسدر
 للاولي وحدها والباقي للاب لانه الذي جده منه ترجع
 فايدة الى اليه وهذا عندنا وما عند الحنابلة فالسدس
 بينهما ولا يحجب ام نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة احتج
 بقولي انما بيان لا يكون فيمن جده محجوبة والله اعلم
 ذكر حكم ما اذا كانت احدهما اقرب من الاخرى وهما
 من جهتين متقدم ما اذا كانت القري من جهة الام فقال
وان تكن الجدة قري لام اي من جهة الام كما ام حجت
ام اب اي من جهة الاب **بعدي** كام ام اب و كام اي
 اب **وسدسا سلبت** اي اخذته وحدها كما مل لانها
 اقرب منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت القري من جهة الام
 فقال **وايكن الجدة القري بالعكس** من الاولى بان كانت
 القري من جهة الاب كام اب والبعدي من جهة الام كام
 ام ام **فالتوكان** فيهما مذكوران **في كتب اهل العلم**
 من الشافعي رضي الله عنه وهما ايضا روايتان عن
 زيد بن ثابت رضي الله عنه احدهما **لا تسقط البعدي**

من جهة الام

من جهة الام بالقرن من جهة الاب بل يشتر كان في السدس
على الصحيح وبه قال مالك رضي الله عنه لان الترتيب
 لي من جهة الام وان كانت بعد في اقوى تكون الام اصلا
 في ارث الجدات ففقدل قري التي من قبل الاب قري
 التي من قبل الام فاعند لا فاشترك والقول الثاني انها
 تجسها جريا على الاصل من ان القري تحجب البعدي وبه
 قال ابو حنيفة رحمه الله وهو المفتي به عند الحنابلة
 رحمه الله **واتفق الجمل** اي المعظم من الشافعية والمالكية
على التصحيح لهذا القول الاول ولما كان في عبارته
 السابقة وهي قوله وكن كلهن وارثات ايها الخات
 من الجدات غير وارثة وهي المعبر عنها بالجدة الخامسة
 وهي التي احتريت عنهما فيما سبق بقولي محجوبة
 بينهما بقوله **وكل من ادلت** من الجدات **بقري وارث**
 كام اي الام فان اب الام غير وارث ويعبر عنها بالتي
 تدلى بذكر بين اثنتين **فالمباخط من الموارث**
 لانها من ذوي الارحام فلا ترث الا عند من قال بتوريث
 ذوي الارحام كما تنقبت الاشارة الى ذلك في الكلام
 على الوارثات **فايدة** حاصل القول ان الجدات
 عندنا على أربعة اقسام القسم الاول من ادلت بمحض
 كام الام وامها ثانيا ليات باناث خلص والقسم الثاني
 من ادلت بمحض ذكر كام الاب وام اي الاب وام اي

الكتاب

اي الاب وهكذا بمحض الذكر والقسم الثالث من ادلت
بانات الى ذكر كام ام اب وكام ام ام اي اب وهكذا وكل جده
كانت من هذه الاقسام الثلاثة في وارثة عندنا وعند
الحنفية وهي المعبر عنها بالجدية الصحيحة والقسم الرابع
عكس الثالث وهي من ادلت بذكر الي ان **كام ام ام**
وفي السابقة في قوله وكما من ادلت بغير وارث الى اخره
وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غاي وارثة الاعلى القول
بتوريث ذوي الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق
ظهر لك انه لا يورث من قبل الام الا جده فقط وباقي
الجدات الوارثات كل من من جهة الاب والكلام في الجدات
مما يطول وقد اثبت منه في شرح الترتيب بالعبد
العجائب والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدى
الجدتين اقرب من الجدة الاخرى وهما من جهة واحدة ولو
قدمه على الميت السابق لكان انصب فقال **وتسقط الجدة**
العبدى بالجدة **بذات القرب** سواء كانتا من جهة
الام كام ام وامها اتفاقا لانهما مدلية بهما وكانتا
من جهة الاب والعبدية مدلية بالقرني كام اب وامها
اتفاقا ايضا لانهما ادلت بهما او كانتا من جهة الاب
والعبدى لا تدل بالقرني كام اب وام ام اي الاب على
صاحب المنصوص في روايد الروضة ومن صور هذه ما
اذا كانت القرني من جهة اب الاب كام ام اي اب والعبدى

من جهة

من جهة امهات الاب كام ام ام الاب وفيها وجهان ارجحهما كما
قال العلامة بشهاب الدين بن الهيثم رحمه الله انها ترجحها
قال ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى في
الحرم والمنهاج ان قرني كل جهة يجب بعدها انتهى والوجه
الثاني انها لا تجزأ بل يشتركون في **السدك** وظاهر كلام الشيخ
ساج الدين البلقيني رحمه الله ترجيح هذا للاختلاف
في بعض صور هذه الحالة قال **في المذهب الاول** يعني
الاربع المفضي به في بعض هذه المسائل واما في بعضها فاتفق
كما قررته لك الخلاف في هذه المسائل اعتبار المجموع الابا
عبارا لجميع وقوله **فقل** ايها الناظر في هذا الكتاب **الحسين**
يكفي من ذكر المسائل في ما صاحب الزوج او في الجدات فليما
ذكرته كناية للمبتدي ولا يقصد من افادته للمختص ومن
اراد التبحر في ذلك فعليه بالكتاب المطبوعة ومنها كتابنا
شرح الترتيب **وقد تناهت** اي انتهت **تسمية الزوج**
بهي مستحقها وبيان كل منهما على ما اردناه **من غير اشكال** اي
التباس **ولا غرض** اي خفا **فاب** **فعل** علم مما تقدم
ان احكام الزوجين ثلاثة عشر اربعة من الذكور وهم
الزوج والاخ للام والاب والجد وشفع من النساء وهي
جميع النساء المعتقد والله اعلم ولما انتهى الكلام على
الزوجين وما تحققت في الفصحات فقال **باب**
التعصيب تعصب بعضه ببعضها فهو عاصب وقبحه

ن

مجمع
تعب

العاص على عصيته وتجمع العصبة على عصبتك وتسمى العصبة
 الواحدة وخيرة والعصبة لغة قرابة الرجل لآبيه سموا بها لانهم
 عصبوا به اي احاطوا به فكل ما استدار حول بشي فندعقبت
 به ومنه العصاب او العمام وقيل سموا بها لتقوي
 بعضهم ببعض من العصب والشدة والمنع يقال عصبت الش
 عصبا شدة دته والراس بالعمامة شدة دنها ومنه لك
 العصاة لشدة الراسي بها وقيل غير ذلك ومدار هذه الماد
 على الشدة والقوة والاحاطة والعصبة اسطلاحا ما ي
 في قوله **وحق ان نشرع في التفصيل** الى اخره اي في الماد
 به **فكل من امرن كل المال عند الانفراد من الزابات**
 جمع قرابة اي الاقارب او **الموالي** اي من المتقين وعصمتهم
 اجماعا لقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وغير ذلك
 كالاخ **او كان ما يفضل بعد الفرض** الشامل للواحد وما
 زاد له اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفريضة باهلها
 فبما بقي فهو لاولي رجل ذكر **فهو اخو العصبية** بالنفس
المنفصلة على غير ما من انواع العصبية وعلى الرض كما ا
 خترت في شر الترتيب وهاك تعريف للعاصب بالحكم والتقديف
 بالحكم **دوم** كما هو متعارف عند العقلاء وحكم العاص
 بنفسه ثلاث ذكر منها الشين وترك الثالث وهو انه اذا
 استفرقت الفرض التركة سقطت الا اخوة الا شقا في
 المشتكروا الاخت في الاكدرية وسائتان وانما ترك

المعصية

المعصية هذه الثالث للعلم به من الثاني واما العاصب بالنفس
 في هذه الاحكام الا الحكم الاول ثم بعد تعريف العاصب بها
 التعريف المتقدم شرعا في عدلهم وهم خمسة عشر والمالم يستوفى
 عدتهم اتركاف التمثيل فقال **كالا ب والجد** اي الاب
الا ب وجد الجد وان علا **والابن عند قربة** وهو ولد الصلب
والبعد وهو ابن الابن وان سفل بحضه المذكور كما تقدم **والا**
خ لا بوين او لا ب لا لام بد ليل ما سبق في الفرض
وابن الاخ لا بوين او لا ب لا لام بد ليل ما سبق في الجمع
 على ان شرهم من الرجال **والاعمام** لا بوين او لا ب لا لام بد ليل
 ما سبق ايضا وكما هم اميت اعمام ابيه واعمام جده وهكذا
والسيد المفق ذي الاعمام بالمفق ذكر كان او انش
وهكذا ابناهم جميعا اي بنوا الاعمام وبنوا المفقين
 وان نزلوا بمحض الذكور قال الشيخ بدر الدين **سنة**
 رحمه الله تعالى في شرح الكتاب وفيه نوع قصور حيث
 اقتصر على اب المفق وسكت عن باقي عصبة المتفيعين
 بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه بانهم دخلوا
 في قولهم **سائنا** والموالي ولم يذكر المصنف رحمه
 تعالى **المالك** كما لم يذكر سابقا في الا سبب للخلاف
قال ايضا وفي رحمه الله تعالى في تفسير
 قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا فجميعا حال في اللفظ
 تأكيد في المعنى كما انه قيل اهبطوا لئلا يجمعون ولذلك

عصبة واهل بيته

ويستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك
 جا واجمعا انتم فكذا هنا كانه قيل بنوهم اجمعون وكما
 يستدعي ان يكون المراد بجمعهم وهو حال من المضاف
 وهو بنوهم والله اعلم وقوله **فكن** **الذكر** اي من الاحكام
سمي اي بما سمع تفرعهم واذعان ثم اعلم اذا اجتمع
 عاصبان فكثر فتارة يستويان او يمتدحون في الكثرة والدرجة
 والقوة فيشتركان او يشتركون في المال او ما انت الفروض
 وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضا
 وذلك مبني على قاعدة ذكرها رحمه الله تعالى في بيت واحد حيث
 قال في الجمة التقديم ثم بقرينة بعدهما التقديم بالقوة اجلاء
 وذكر المصنف بعضها بقوله **وما الذي** الدرجة **البعدي** وان
 كان قويا مع الوارث **القرب** اذا كانا من جهة واحدة في
الارث من حظ ولا نصيب لجنبه بالاقرب منه درجة
 وان كان ضعيفا كان اخ لاب وابن بن اخ شقيق فلا شيء
 للثاني مع الاول اجماعا لكونه ابعد منه درجة وان
 كان اقوى من الاول وكان ابن وابن ابن وان لم يدل به
 كاب وجد وكان ابن اخ شقيق وابن ابن اخ شقيق او لاب
 وكهم شقيق او لاب وابن عم شقيق او لاب فلا شيء للثاني
 مع الاول في جميع هذه الصور **بعد** فاعلم
 ما هذه حجازية والذي البعدي خبرها مقدم وخارج تقديمه
 لكونه جاررا ومجرورا ومنه حظ اسمها موخر وهو مجرور

بمن الزائدة

بمن الزائدة لتفصيل العموم وسوغ زيادتها سبق
 النفي وكون مجرورها كونه ولا يخفى ما في عطف النصيب
 على الحظ من التأكيد فانها بمعنى واحد قال القرطبي
 في مختصر الصحاح النصيب الحظ من الشيء والله اعلم
والاخ **الام** واب **والعم** **لام** واب **وابن** **الاح**
لام واب **وابن** **عم** **لام** واب **اول** **من المدي** **بشطر**
النسب وهو الاخ للاب في الاول والعم للاب في الثانية
 وابن الاخ للاب في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة
 فيحجبهم في جميعها لانه اقوى منه لا يقال ظاهر عبارته
 تقتضي حجب الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدي بشطر
 النسب لانا نقول كلامه في المدي بشطر النسب من العطا
 العصبات وهو الاخ للاب واما الاخ للام فليس العطا
فتبين **الاول** قد ذكرت انها ذكره المصنف رحمه الله
 وخبره واعلم قبل ايضاح ذلك ان جهات العصبوبة
 عندنا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة
 ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال اذا علمت
 ذلك فاذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته موخره
 فابن بن اخ شقيق او كاب مقدم على العم وذلك
 معنى قول المصنف رحمه الله تعالى فبالجمة التقديم
 فان احدثت درجتها ايضا فالقوى وهو د والقرابته
 فقدم على الضعيف وهو د والقرابة الواحد كما سبق

عندنا كانت جهته موخره

فمن كانت جهته موخره
 فابن بن اخ شقيق او كاب مقدم على العم وذلك
 معنى قول المصنف رحمه الله تعالى فبالجمة التقديم
 فان احدثت درجتها ايضا فالقوى وهو د والقرابته
 فقدم على الضعيف وهو د والقرابة الواحد كما سبق



تمثله قريبا ايضا وذلك معنى قول الجعفي رحمه الله تعالى
 وبعد هما التقديم بالقوة اجعل **التبعية** **الثاني** هذه لقائ
 كما هي في العصبات قد تأتي في اصحاب الفروع وفي
 اصحاب الفروع مع العصبات وعليها مع قاعدة اخرى
 وهي ان كل من ادنى بواسطة ^{اي والعلاب} حجة تلك الواسطة الاولاد
 الام ينبغي باب الحب عليها والله اعلم والمما انتهى الكلام على
 القسم الاول من العصبه وهو العصبه بنفسه شرع في
 القسم الثاني وهو العصبه بغيره فقال **والابن** ومثله
 ابن الابن **والاخ** شقيقا كان او لاب **مع الاناث** الواحدة
 فكثر المساوية والمساويات للذكر في الدرجة والقوة
يعتبران في الميراث فتكون الانثى منهن مع الذكر المساوية
 لها عصبه بالغير فالعصبه بغيره اربع البنت وبنت الابن
 والاخت الشقيقة والاخت للاب كل واحدة منهن مع اخيها
 وتزيد بنت الابن عليها بانه يعصبها ابن بن في درجتها مطلقا
 ويعصبها ابن بن انزل منها اذا لم يكن لها شئ في الثلثين من
 نصف او يمسك او مشاركة فيه او في الثلثين وتزيد
 الاخت شقيقة كانت او لاب بانه يعصبها الجد كما سيأتي
 في باب الجد والاخوة **امثلة** بنت فاكتر مع ابن فاكتر اما
 بينهما او بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ومثل ذلك بنت
 ابن مع ابن بن سواء كانت اخاها او ابنتها واخت شقيقة
 مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاب فاكتر في الجميع بنت

وبنت

وبنت ابن وابن ابن في درجتها سواء كان اخاها او ابن عمها
 للبنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي للذكر مثل حظ
 الانثيين بنت ابن وابن ابن انزل منها النصف لهما والباقي
 فلا يعصبها لا يستغنى بها بفرضها بنت وبنت ابن فاكتر
 وابن ابن ابن للبنت النصف ولبنت الابن فاكتر السدس
 تكمله الثلثين والباقي لابن ابن الابن النازل فلا يعصبها
 لما مر بنتا ابن وابن ابن ابنتا الثلثان والباقي له لما مر
 وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن ابن نازل للبنت النصف
 ولبنت الابن للسدس تكمله الثلثين والباقي لبنت ابن الابن
 مع ابن ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الانثيين
 وقس على ذلك اخت شقيقة او لاب مع جد امال
 بينهما المذكور مثل حظ الانثيين كما ساء في باب
 الجد والجدوة والحاصل في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم
 الله في اولادكم مثل حظ الانثيين وقوله تعالى
 وان كانوا اخوة رجال وسنا فللذكر مثل حظ الانثيين
 وقيس اولاد الابن على اولاد الصلب مع شيا في باب
 الجد والاخوة ان شالله تعالى والمما انتهى الكلام على
 القسم الثاني من العصبه شرع في القسم الثالث وهو
 العصبه مع غيره وهو اثنان فقال **والاخوان**
 الشقيقات او لاب والمما الواحدة فاكتر **ان تكن ابي**
 توجد **بنات** واحدة او اكثر او بنات ابن كذلك

اي الاخوات **معهن** اي البنات **عصبات** بفتح الصاد
 وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات **عصبات**
 ولا صل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في باب السدس حيث قال وما بقي فلا خت وهذا
 بشرط ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها
 اخوها فهي عصبة بالفير لا مع الفير **تمه** **حيث**
 صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الفير صارت كالا
 في الشقيق فتح الاخت للاب ذكورا كانوا واناثا ومن
 بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للغير
 مع الفير صارت كالا في الاب فيجب بني الاخوة ومن
 بعدهم من العصبات والله اعلم وما افرجه مما سبق ان
 جميع الذكور عصبات لا الزوج ولا اخ الام **وان**
 جميع النساء صلات نرضي الا المعتقده صرح بذلك
 في النسا بقوله **وليس في النسا كثر** **ظرا** بفتح الطاء اي
 قطعا وبضمها اي جميعا **عصبة** بنفسها **الا** انثى
التي **منت** اي انعت **بعق** **القبه** الرقيقة من ذكرا وانثى
 في عصبة للعقيق ومن انتهى اليه بنسب او ولا على تفصيل
 المذكور في الولايات بعضهم ان مخالفه تعالى **تمت**
 الاولى ابن كل اخ لغير ام كاييه الا في مسايل لا يردون
 الام من الثلث الى السدس ولا يعصبون اخواتهم و
 لا يرثون مع الجد بخلاف ابائهم وابن الشقيق يسقط
 في المشتركة

في المشتركة وبالاخ للاب وبالاخت شقيقة كانت اولاد
 اذا صارت عصبة مع الفير ولا **الاخ** للاب بخلاف
 ابيه وابن الاب يسقط بان الشقيق وبالاخت للاب
 اذا صارت عصبة مع الفير ولا **ابن** الشقيق بخلاف
 ابيه والله اعلم **الثانية** الورثة اربعة اقسام قسم
 يرث بالرضى وحده من الجهة التي سبقت بها وهو سبعة
 الام وولداها والجدتان والزوجان وقسم يرث
 بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس
 غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب
 اخرى ولا يجمع بينهما وفي ذوات النصف والثلاثين كما سبق
 وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما
 مرة ويقول الاب والجد فان كل منهما يرث السدس مع ابن او ابن ابن
 وحيث بقي بعد الزوج قد راسدس ودر السدس او يبق
 شئ ويرث بالتعصيب اذا خلا عن الفرض الوارث
 من ذكرا وانثى ويجمع بين الرضى والتعصيب اذا كان معه
 انثى من الزروع وفصل بعد الفرض اكثر من السدس وسبقت
 له شسارة الى ذلك والله اعلم **الثالثة** قد يجمع في الثلث
 لشخص جهتان تعصب كابن هو ابن ابن عم وكاخ هو مطلق
 يرث باقواهما والاقوى معلوم من القاعدة ان السبا
 تقتضي في العصبات وقد يجمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون
 ذلك الا في تكاح المجوس وفي وطني الشبهه فيرث باقواهما

لا يهبط على الارض والقوة باحد مور ثلاثة الاول
ان يحب احدهما الاخرى كبت هي اخت من ام كانت
كان يقطر محوس امته فتلد بنتا ثم يموت عنها فتوث بالبنية
الثاني ان تكون احدهما لا يحب كام او بنت هي اخت
من اب كان يطام محوس بنته فتلد بنتا ثم يموت عنها فتوث
عن الكبرى فتوثها بالامومة او عكسه فتوثها بالبنية
الثالث ان تكون احدهما اقل حجبا كد ام ام هي اخت
من اب كان يطام محوس بنته فتلد بنتا ثم يطام الثانية
فتلد بنتا ثم يموت عنها فتوثها عن العليا بعد موت الوسطى
والاب فتوثها بالجد دون الاختية ولو كانت **الجدوة**
القوية محوبة ورثت بالضعيفة كان يموت عنها فتوث
لثالثا غير عن الوسطى والعليا فتوث العليا بالاختية
والوسطى بالامومة وقد يجمع في الشخص حيثما فرض
وتعقيب كابن عمه هو اخ لام او زوج فيرث بهما حيث
امكن والله اعلم ولما في الكلام على العصبات اراد في ذلك
بيان الحب مع ان بعضه قد سبق في العصبات فقال
باب الحب وهو لفت المنع واصطلا كما منع من قام به سبب
الارث من الارث بالكلية او من اوفر خطيه وهو قسمان
حب بالام وما وفاء وهي الموانع السابقة وحسب بالاشخاص
وفوق المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالترجيح وهو
قسمان حب تقصمان وهو سبعة انواع ذكرتها في شرح
الترتيب

الترتيب منها الانتقال من فرض الى فرض اقل منه كحب الزوج
من نصف الى ربع ويعلم اكثرها مما سبق ومما سياتي للمنا
مل وحسب حرمان وقد سبق بعضه في العصبات وذكرها
بشأنه مقدما على ما يجب الاصول فقال **والجد محبوب عن**
الميراث بالاب لانه ادنى به وقوله **في احواله** اي الاب والجد
الثلاث يشير به الى احوال الثلاث التي ذكرتها من
الارث بالفرض او التعقيب ايها **وسقط الجدات**
من كل جرمة اي من جرمت الام او من جرمت الاب **بالام**
اما التي من جرمت الام فلا ولا يها بها واما التي من جرمت
الاب فتكون الام اقرب من يرث بالامومة **فانهم**
اي ما ذكرته لك **وقس ما اشبهه** فيجب لكل جد بعد منه
لا دلايه به وحسب الجدات بعضهن بعضا على التفاضل
السابق ويجب كل من الاب والجد الجد الذي تدلي به دون
غيرها **وهكذا يسقط ابن الابن** وبنت الابن **بالابن** وبنت
الابن وكذا كل ابن ابن او بنت ابن او بنت ابن نازلين
باب ابن اقرب **فلا تتبع** اي تطلب **عن هذا الحكم الصحيح**
المجمع عليه **معد لا** اي هيكل الى حكم باطل بان تورث
ابن ابن مع ابن **وسقط الاخوة** سواء كانوا اشقا والاب
او لام وسواء كانوا ذكورا واناثا وخناث **بالبنين**
والمراد الواحد فاكثروا كاهو معلوم ويصير ربه في بني الابن
وبالاب الادنى دون الاعلى وهو الجد **كهاروينا** ذلك

في مفعول ما ورد في القرآن العزيز فان الملاحة من لم يخلق
ولد او لاولد او لمار وينا ما يودي الى ذلك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في قوله فما بقي فلداور رجل ذكر
ولا شك ان كلامه من الابن والاب وكذا ابن الابن اولى من
الاخوة او كما روينا ذلك عن الفقهاء والفرصيين وغيرهم
فانه صحيح عليه ولما كان الابن حقيقة خاصا بابن الصلب
وكان ابن الابن كما لابن في حب الاخوة اجماعا صريح
بذلك بقوله **ابني ابني كيف كان** اي ولى
حالة كانوا من قرب او بعد ولما كان هذا المعلوم انه ليس
الملاذ بنى البنين وكذا بالبنين في حب الاخوة جميع
حد والجماعة في ذلك سواء صرح بذلك بقوله **سَيِّان**
اي سواء فيه اي الحكم المذكور وهو حب الاخوة بهم
الجميع الصادق بابائين فإزاء **والوحدان** جميع
واحد فلا تفلن الجميع شرطا ولما كان الاخوة للام تحبون
بهم كذا لا شتاون ياد لا على ذلك صرح بالزيادة
بقوله **ويفضل ابن الام** وكذلك بنت الام وهما الاخ
والاخت للام **بالاستقاط** اي الحب بالجد فافهم
اي ذلك فاما ما يحيا على **حني** طويقين لا على
شك وتردد **وبالبنات الواحدة** فاكث **وبنات الابن** كذلك
كما صرح به بقوله **جمعا ووحدا** انا من البنات
وبنات الابن **نقل لي زدي** من هذا العلم المتفق عليه
ومن

ومن غير فتاخص ان الاخوة للام تحبون يسته بالابن
وابن الابن والبنت وبنت الابن والاب والجد اجماعا لانه الملاحة
الاولى لان الملاحة من لم يخلق ولدا ولا والدا او قيل فيها
غير ذلك مما ذكرته في شرح المترتيب لكن خصه من الملاحة
الام والجد فلا يحبان وله الام بالاجماع **ثم بنات الابن**
الواحدة فاكث **سقطني متى حاز البنات الثلاث** يافق
لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله السابق في بنت وبنت
ابن واخت حيث قال ولبنت لابن السديس تكلمة
الثلاثين واخبر ان ذلك بقضا النبي صلى الله عليه وسلم والفق
الشاب او السني **الا اذا عيبت الذكر من ولد الابن**
وهو القريب للمبارك سواء كان في درجة الابن او انزل منها
لاختياجه اليه **على ما ذكرنا** اي الغرضيون وقدمته
في باب التعصيب خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل
الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة واسقط بنات
الابن تامة ما قلناه في بنت الابن مع بنات الصلب محرم
في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلاثين من بنات الابن
العاليات كبنت ابن ابن مع بنات ابن وكبنت وبنت ابن و
بنت ابن ابن ابن وكبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن
فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في در
جتها واسفل منها ابن ابن فيعصبتها كما سبقت لاشارة
لذلك والله اعلم **ومثلين** اي ومثل البنات **الاخوات**

الذي يدل على القرب من الجهات أي جهات الأب والأم
وهي الأخوات الشقيقات **إذا أخذت من ضمن وأبنا** هو
الثلاثان بأن تثنى أو أكثر **استغن** أو **لاد الأب** و
الأخوات للأب سواء الواحدة أو الأكثر وفي قوله **البوايا**
أي إلى اثنين لم يحصل لهن إلا البكا على الميت فقط **وان يكن**
أخ لهن أي وان يكن مع الأخوال الأب أخ لأب **حاضر** مع
عصبة واقترعا واقترعا لباقي بعد الوضو المذكور مثل حظ
الأنتين خلا فالأب من مفعول رضي الله عنه حيث جعل
الباقى للأخ للأب دون الأخت للأب وقوله **باطنا وظاهرا**
فيه إيما إلى أن ذلك حكم بالحق لنفوذ ظاهره وباطنه وظاهرا كانت
الأخوات للأب كسكن كبنات الابن في جميع الأحكام **لأب**
بنت الابن ببعضها من هو أنزل منها إذ لم يكن لها في الثلثين شيء
ولا كذلك لأخت للأب فانه لا يعصها إلا الأخ للأب فقط
فلا يعصها ابن الأخ وان احتاجت إليه **بذلك** في ضمن حكم
عام فقال **وليس ابن الأخ** وابنه وان نزل سوا كانت
شقيقا أو لأب **بألمعصب من مثله** من بنات الأخ لأخت
من ذوي الأرحام **أو قوة في النسب** من بنات الأخ لذلك
أو من الأخوات المحترجات إليه لانه لما لم يعصب من في درجته لم
يعصب من فوقه بالاولى **فأب** القريب الميراث هو من ولو
لا تستقطت إلا نثي التي يعصها سوا كان أخاها مطلقا
أو بن عمها أو نثي منها في أولاد الابن وما القريب المشوم فهو

الذي لولاه

الذي لولاه لورث ولا يكون ذلك إلا مسأويا لأن نثي من أخ مطلقا
أو ابن عم بنت الابن ولم صور منها زوج وأم وأب وبنت وبنت
ابن فلزوج الربع ولأم السدس وللأب السدس وللبنت النصف
ولبنت الابن السدس فتعول المسئلة خمسة عشر فلو كان مع
ابن لسقطت وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الزوجين وتكون
أو إذا كان عايلة للثلاثة عشر فلو لاه لورثت كما بينا نواحي مشوم
عليها والله أعلم فأية تأنيه المحجوب بالوصف وجوده
كالعدم فلا يجب أحد الأجزاء ولا نقصاناً والمجوب بالتحقق
لا يجب أحد الأجزاء وقد يجب نقصاناً وذلك في مسائل ذكرتها
في شرح الترتيب منها أم وأب وأخت كيف كانوا فلا أم
السدس والباقي للأب ولا شيء للأختة لجهنم بالأب والله
أعلم **فأيد** ثلاثة يجب بالوصف يتأتى دخوله على جميع
الورثة والجب بالشخص نقصاناً كذلك وأما الجب بالشخص
فمرمان فلا يدخل على ستة وهم الأب والأم والابن والبنت
والزوج والزوجة وضابطهم كل من ادلى للميت بنفسه غير
المعتق والمعتقة والله أعلم وأما انتهى الكلام على العصبية
والجب وكان من أحكام العاصب وان لم يصرح به لكونه معلوما
انه إذا استغرقت الوضو التركة سقطت لأخت لأخت
لغير الأم في الأكرية والأختة لا شقة في المشتركة كما اثبت
إلى ذلك في باب التعصيب وكانت الأكرية ستاتي في
باب الحد والأختة ذكرها المشتركة وعقد لها بابا فقال

العاصب

بالعصبة الشقيقة ولا يرضى للاختلاف بالنصف وتقول الشعة
 أو للاختلاف الثلاث وتقول لعشرة كما تقوم بعضهم وهو
 قوهم باطل والله اعلم ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء من
 حكم الجد والاختوة وقابو عا السابق فقال **باب الجد والاختوة**
 أي من الأبوين أو من الأب فقط سواء كان أحد الصنفين
 منها منوذاً عن الآخر وكانا مجتمعين والمراد الواحد فالكثير من
 الذكور أو الإناث أو منها والمراد أيضاً حكمه معهم وحكمهم
 معه أما حكمه منوذاً عنهم وحكمهم منوذين عنه فقد تقدم وأعلم
 أن الجد والاختوة لهم يرد فيهم شيء من الكتب والمنة وإنما ثبت
 حكمهم باجتهاد المجابة رضي الله عنهم فمنع الإمام أبي بكر
 الصديق وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين
 رضي الله عنهم ومن تبعهم كابن حنيفة والمزني وابن مسعود وابن
 المبارك وغيرهم رضي الله عنهم أن الجد كالأب فيجب له **الاختوة مطلقاً**
 وهذا هو المفتي به عند الحنفية **ومذهب** الإمام علي بن طالب رضي الله
 عنه أنهم يوثقون معه على تفصيل فلا يذكرونه في شرح الترتيب
 مع ذكر الأدلة والاختوة لكل من لفريقين ومذهب الإمام
 زيد رضي الله عنه هو مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي
 والإمام أحمد ابن رضي الله عنهم ووافقهم محمد وأبو يوسف والجمهور
 رضي الله عنهم **ثم** وهو ما ذكره المصنف رحمه الله حيث قال **وينبغي**
الأن بما اردنا أي إرادة **في الجد والاختوة** لأن الإمام فقط
أو وعدنا في باب الزوج حيث قال وحكمهم سيأتي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فألقوا قول السبع واسمع سمعهم وأذعان
 واجمع في ذهنك **حواشي** أي أطراف **الطيات** جمع كلمة
 وهي القول المفرد **جسدا** وهو مصدر صوكيد والمراد أنك تصفي
 لما يورد من العبارات في الجدل والخوض وجمع أول الكلام وال
 خه وتفصيله وأحواله وترسم بذلك اعتما ما زيدا عن
 تظن بعض المراد وانما قدم هذا الكلام لأن باب الجد والاختوة
 خطرت صعب المرام فلتد كان السلف الصالح رضي الله عنهم
 يتوقون الكلام فيه جدا فعن علي رضي الله عنه من سئ
 أن يقتلهم جرأهم فليقتل بين الجد والاختوة وعن مسعود
 رضي الله عنه تسوننا عن عيسى عليه السلام وأتركوا من الجد لأحياء ولا
 بياة وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعنه
 أبو لؤلؤة **وصحبه** الوافاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء
 لا قول في الجد شيا ولا قول في الكلات شيا ولا ولي عليكم
 أحدا إذا تقرر ذلك فلتوجع إلى كلام المؤلف رحمه الله
 تعا فتوله وأعلم **بأن الجد** أي مع الاختوة **دوا** أي صعب
أحوال باعتبار أن فيه اعتبار أهل الفرض معه وجود أو
 عدمه حالان وباعتبار ماله من المقاسمة والثلث وغيرهما من
 أحوال وباعتبار ما يتصور في تلك الأحوال الخمسة عشر أحوال
 باعتبار أفراد أحد الصنفين معه واجتماعهما مرة واحدة
 أحوال **التيك** أي أخبرك **عني** أي عن تلك الأحوال أما تضر
 وأما ضحنا من تفاريع الكلام **على التوالي** أي ولا يحجب

الحاجة **يقاسم الاخوة** **ينين** اي في تلك الاحوال والمراد ان
المقاسمة في عداد تلك الاحوال ومن جعلتها المقاسمة المذكورة
اذ لم بعد القسم عليه بالاذى اي بالضرر الحاصل بالتقصير
كما سيذكر سوا ما كان معهم صاحب فرض ام لا وبيان ذلك اما
ان لا يكون مع اليد والاخوة صاحب فرض واما ان يكون
فان لم يكن معهم صاحب فرض فله حين الاربعين من المقاسمة
ومن ثلث جميع المال **فتامة ياخذ ثلثا كاملا ان كانت**
بالقبة عنه اي عن الثلث **ثان لا و ذلك في صورة غير**
محصنة منها جد واخوان واخت فان لم يكن فان لا عنه بان
كانت المقاسمة اخطو ذلك في خصوص هذا بطهران
تكون الاخوة اقل من مثليه وجد واخ جد واخت جد
واختان جد وثلاث اخوات جد واخ واخت او كانت المتكاه
والثلث يتبين ذلك في ثلاث صور وهي جد واخوان جد واخ
واختان جد واربع اخوات فانه يقاسم الاخوة اذ ذاك كما
علم من كلامه السابقة فظاهر كلامه اختيار التعبير با
مقاسمة حيث استوي الامان وهو احد اقوال ثلاثة ذكر
تم في شرح الترتيب وهذا كله **ان لم يكن** ثم اي هناك
مع اليد والاخوة **واسهام** اي اصحاب فروض من
الزوجين والام والجديين والبنات وبنات الابن **ما تقع**
ايضاحي لك الاحكام عن **استهام** اي طلب التام مني
طلب زيادة الايضاح فاني قد اوجحتها الايضاح

المحتاج

فان كان من غير الاخوة فانه لا يقاسم الاخوة اذ ذاك كما علم من كلامه السابقة فظاهر كلامه اختيار التعبير با مقاسمة حيث استوي الامان وهو احد اقوال ثلاثة ذكر تم في شرح الترتيب وهذا كله ان لم يكن ثم اي هناك مع اليد والاخوة واسهام اي اصحاب فروض من الزوجين والام والجديين والبنات وبنات الابن ما تقع ايضاحي لك الاحكام عن استهام اي طلب التام مني طلب زيادة الايضاح فاني قد اوجحتها الايضاح

المحتاج اليه وسيا في معنى القناعة وشي مما ورد فيها تبيينه
ما ذكر من المقاسمة والثلث حالان من الاحوال الخمسة
التي اشوت اليها اول الباب يقع ثلثة احوال مستذكرها
فيما اذا كان معهم صاحب فرض ويرجع الحالا كما تقدم الي
ثلثة احوال من عشرة وهي تقيين المقاسمة وتعين الثلث
واستواء الاربعين يبقى سبعة متتالي ان شاء الله تعالى فيما اذا
كان معهم صاحب فرض والله اعلم اذ اتقرر ذلك فقد
ذكر حكم ما اذا كان معهم صاحب فرض في ثلثة احوال
وهي المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال وهي
كلمة الاحوال الخمسة بقوله **وتارة ياخذ ثلث الباقي**
بعد ذوي الاصحاب الفروض جمع فرض وتقدم تعريفه
في باب الفروض وتقدم من يرث معهم بالفرض اتفاقا
رنا جمع رزق مخصوص وهو الارث بالفرض ايضا فانه
اهو في الحال الاول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره
بقوله **هنا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك**
اي عن ثلث الباقي **بالمزاحمة** في المقاسمة كثيرة الاخوة فان
لم تنقصه المقاسمة لكونها اخط من ثلث الباقي ومن سدى
الجميع فهي له او مساوية لهما او لاحدهما فهي له ايضا
على ما تنقصه عبارته سابقا ولا فقا من معنى قوله ذاك الحال
الثالث **وتارة ياخذ سدس المال وليس عنه نازل**
اسما لا حقيقة **تحال** من الاحوال فان كانت المقاسمة ا

وهو ما يتبين من قوله من عند اهل العلم والمؤلفين في هذا

بلغ

١ وثلاث الباقي ينقص فيهما عن السدس فالسدس له فان ساواة ثلث
 الباقي فكذا فاعلم مما قررت في كلامه سبعة احوال
 وهو اما ان يتعين له ثلث الباقي في **الحكم** وجد وخمسة اخوة وا
 ما ان يتعين له المقاسمة في **الحوز** زوج وجد واخ واما ان
 يتعين له السدس في **الحوز** زوج وام وجد واخوين واما ان يتو
 له المقاسمة والسدس في **الحوز** زوج واخ واما ان يتو
 له السدس وثلث الباقي في **الحوز** زوج وجد وثلاث اخوة و
 اما ان يتو له الامور الثلاثة في **الحوز** زوج وجد واخوين
 فلهذا الاحوال السبعة في مع ذي الفرض تمت بها الاحوال
 العشرة وحيث استوى امران او الامور الثلاثة فيا
 في التعبير الاقوال الثلاثة التي سقت الاشارة اليها فابينة
 بقية الكلام حيث بقي بعد الفروض اكثر من السدس فان
 بقي قدر السدس كسنتين وام وجد واخوة او د ون السدس
 كزوج وبنتين وجد واخوة او لم يبق شي كسنتين وزوج
 وام وجد واخوة فللمجد السدس ويعال او يزداد في العول
 ان يخرج لي ذلك ويسقط الاخوة **الاختصاص** في الامور
 وستاتي وحيث اخذ سدس عايل كله او بعضه فالسدس
 اذ ذاك يكون اسما لا حقيقة كما اشرت الي ذلك انفا والله
 اعلم **وهو** الى **الحكم** **مع الاناث** من **الاخوة** **عند**
القسم الى المقاسمة وينبغي **مثل اخ** فيما ذكره بقوله **في**
 من كونه مثل حظ الانثيين **والحكم** من كونه مثل حظ

الاخت
 الانثيين

٢ الاخت تصير معه عصبة بالغير كما اشرت الي ذلك سابقا في باب
 التعصيب لا في جميع الامام فلهذا قال **الام مع الام فلا**
يحبها بانضمامه الي الاخت لانه ليس باخ **بل ثلث المال**
لها اي الام **يحبها** كاملا لانه ليس معها عدد من الاخوة في
 زوجة وام وجد واخت والزوجة الربع والام الثلث
 كاملا والباقي بين الجد والاخت مقاسمة له مثل مالها وفي
 المسئلة المسألة بالحق في التحريم قال الصحابة رضي الله
 عنهم فيها **المسئلة** ولان الاقوال خرجتها بكثرتها وهي ام
 وجد واخت للام الثلث والباقي بين الجد والاخت ثلثا
 له مثلا مالها فاصلا ثلثة وتصح من تسعة للام ثلثة وللجد
 اربعة وللخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد ابن ثابت
 ابن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة
 رحمهم الله واما عند الامام ابي بكر الصديق رضي الله
 عنه فليلام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو
 مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما اقول
 كناية ذكرتها مع القاها وهي عشرة وما يتفرع عليها
 في شرح الترتيب واتيت فيه بالعجب العجيب وجميع
 ما ذكرته من اول السبب الي هنا هو فيما اذ كان معه احد
 لصنفين سواء كان معه صاحب فرض ام لا شيء ذكر ما اذا
 جميع معه الصنفان سواء كان معهم ايضا صاحب
 ام لا وهو باب مقادير و به تتم الاحوال الاربعة المشار اليها

فاعلم ان هذا هو المقادير التي يستلزمها في الدار
 والتميز من مادة وان لم يكن من الجاهلين
 في الباقي فاعلم ان هذا هو المقادير التي يستلزمها في الدار
 والتميز من مادة وان لم يكن من الجاهلين

سابقا فقال **واحب بني الام** فقط وهم الاخوة للاب مع
 الاشقاء اي عند **الاعداد** عدا الاخوة الاشقاء الاخوة للاب
 في المقابلة على الجد ينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك في
 ثمان وستين مسألة ذكرتها في تشرحي الترتيب والفارسية
واخرج اي اثنى **بني الام** فقط وهم الاخوة للام مع الاب
 جميعا بالجد كما تقدم في باب الحب والاعادة هنا استطرافا
 وتكملة البيت وليت من هذا الباب **واخرج على الاخوة**
 الاشقاء والاب اي احكم بينهم **بعد العد** المذكور حكاه

ان كان نصف المال او اقل فهو للاخوة الشقيقة ولا شيء للاخوة
للأب كزوجته وجد وبشقيقة واخوين كاب فلزوجته الربع ولا
حظ للمجد ثلث الباقي فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصيب
أمال فتشكك بوالشقيقة ولا شيء للأخوة بين الأب ولزوج
وجد وأخت شقيقة واخوين كاب فلزوج النصف ثلاثة
وللمجد المدي او ثلث الباقي سهم من ستة ويبقى اثنان
من ستة فهما اقل من نصف المال فما للشقيقة ولا شيء
للاخوة بين الأب وابقى بعد حصته المجد والزوجة ان كانت
اكثر من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للأب

وحظ المجد ثلث الباقي فيبقى بعد الرابع وثلث الباقي نصف
 اجمال فتشيد بر الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وللزوج
 وجد واخت شقيقة واخوين كاب فللزوج النصف ثلاثة
 وللمجد المدعى او ثلث الباقي سهم من ستة ويبقى اثنان
 من ستة هما اقل من نصف اجمال فما للشقيقة ولا شيء
 للاخوين للاب وابقى بعد حصته المجد والرضوان كان
 اكثر من نصف اجمال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب

امال فتشيد بر الشقيقة ولا شيء للاخوين ولا اب ولا زوج
 وجد واخت شقيقة واخوين كاب فلزوج النصف ثلاثة
 ولجد المدعي او ثلث الباقي سهم من ستة ويبقى اثنان
 من ستة وهما اقل من نصف امال فما للشقيقة ولا شيء
 للاخوين لا اب وابق بعد حصته الجد والزوج ان كان
 اكثر من نصف امال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة لا اب

وحد واخذت شقيقة واخوين كلاب فللزوج النصف ثلاثة
ولله المدس او ثلث الباقي سهم من ستة ويقتل اثنان
من ستة هما اقل من نصف المال فما للشقيقة ولا شيء
لاخوين لابل وابقى بعد حصته الجد والرضوان كان
الثلث من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة لابل

ولحمد المدي أو ثلث الباقي سهم من ستة ويبقى اثنان
من ستة فهما اقل من نصف المال فما للشيقة ولا شيء
للاخوين الا بواقي بعد حصته الحمد والرضوان كان
اكثر من نصف المال كان للشيقة النصف والباقي للاخوة الا بواقي

من ستة وهما اقل من نصف المال فما للشيقة ولا شيء
لا خوين للاب وابقى بعد حصته الجد والرضوان كان
الثلث من نصف المال كان للشيقة النصف والباقي للاخوة للاب

لا خوف من الالب وابقي بعد حصته الجذ والرضوان كانت
التي من نصف المال كان للشقيقة الصنف والباقي للاخوة والاب

الذي من نصف المال كان للشيقة الصد والباقي للاخوة والاب

التي هي نفس تلك التي كانت السيفية

...

من احكام العاصب انه اذا استقرت الفروض التركة سقطت
 العاصب الا لاخوت في الاكبر رتبة اعقب بالجد والافواه
 ببيانها لكونها منتهى بقوله **والاخذ** شقيقة كانت اولاد
لا فرض مع الجد لها في غير سبيل المهادة **فما عدا ذلك**
كلها زوج وام وهما اي الزوج والام **تأصلا مع**
 الجد والاخذ او وهما اي الجد والاخذ **تأصلا مع** الزوج
 والام فان كانا اربعة زوج وام وجد واخذ شقيقة اولاد
فأعلم قريظة **علامها** اي عالمها واي بصيغة المبالغة لمزيد
 الاهتمام بالعلم وفصل العلم مشهور وتقدم شهي هما
 يدل على فضل العلم والعلماء في منزلة المقدمة وهما و
 في فضل العلماء قوله النبي صلى الله عليه وسلم فضل العلم
 على العابد كفضلي على ادناكم ان الله تعالى وملائكته واهل
 السموات والارضين حتر النملة في حجرها حتى تلوث الحوت
 ليصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 غريب والطبراني عن ابي امامة رضي الله عنه **قوله** هذه المسئلة
يا بالتخييل بالس على لغة من يتنظروا بالنظم على لغة
 من يتنظروا اي يامسح **بالاكد** **رتبة** لا وجه كتيبة ذكرتها
 في شرح الترتيب منها لكونها كدرت على زيد رضي الله عنه
وهي اي هذه الاكد رتبة **ان تعرفها حرة** اي حقيقة بتلك
 فلزوجة النصف والام الثلث فاصلها من ستة للزوج ثلاثة
 والام اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدي فباخذ الجد فله

مقتضى

مقتضى ما سبق ان تشتط الاخوت وهو مذهب الحنفية وامامه فيها
 كمالا كنية والحنابلة تبعوا لزيد رضي الله عنه فهو ما ذكره بقوله
نصف النصف لها اي الاخوت وهو ثلاثة من ستة **والسدي**
 له اي الجد وهو واحد من الستة **حق تقول** المسئلة **بالفرض**
المجتمعة اي المجتمعة الي تبعة للزوج ثلاثة والام اثنان
 والجد واحد والاخذ ثلاثة لكن لما كانت الاخوت لو ا
 استتلت بهما فرضي لها الزادت على الجد ردت بعد الفرض
 الي التعصيب بالجد فيضم حصته حصتها ويقسمها الاربعة
 بينهما امثلة ثلثا الذكر مثل حظ الانثيين فلهذا قال **ثم يعودون**
 اي الجد والاخذ **الي المسئلة** بينهما المذكور مثل حظ الانثيين
كما مضى في قوله وهو مع الاناث عند القسم مثل
 اخ في سهمه والحكم **فاحضه** اي ما ذكرته كدفلي حافظ امام
واشكرنا **ناظمه** بالذات او يذكره بالجميل او يفتي ذلك
 لانه قد منع معكم مورو فابنظامه لك الاحكام ويبينها فوجه
 تعالى رحمة واسهت وقد روي الترمذي وغيره عن السامية
 ابن زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من صنع اليه معروف فقال لفاعله جراك الله خيرا
 فقد ابلغ في الشاكال الترمذي رحمه الله حديث حسن غريب
 وروى البيهقي رحمه الله عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه
 معروف فليكن فان له يسقط فليذكره فمن ذكره فقد شكر

فيها العول ثلاثة يد حل فيها العول وما وقع عليه الحل
 اول لتصريحه بان جملة الاصول المذكورة هي الستة
 ولا تتعارض والاربع والفتى ونسبعة وذكر القسم الثاني
 بقوله **وبعد** اي الثلاثة المد كورة ومرة بعد ما في الذكر
 والى فلا ترتب بين القسمين **اربعه تمام** وفي الثاني
 والثلاثة والاربع والثمانية **لا عول يعر** وفي الثالث
 اي يغشاها ويتركها اعترافا في الامر غشيا ويتركها
ولا سلام اي كسى وخلل يقال تلم الشيء تلمها كسره والتم
 الحلل من الحايط وغيره ولما كان العول تكونه يودي
 الى نقص كل ذي فرض من فرضه جعله كالخلل الذي يد حل
 على المسائل ويعتبر بها اي يغزل بها وقد بدا بالمسائل التي تقول
 واولها الستة ولها صور شتمل على مسائل كثيرة منها ما
 ذكره بقوله **فالسدي** وحده كد وعم او مع النصف كد
 وبنت وعم او مع الثلث كام واخوين كام وعم او مع
 الثلث كاسدي اخر كد واخ كام وعم او مع ثلثين كام
 وبنين وعم او مع نصف وثلث كام واخت شقيقة واخوين
 كام او مع نصف وسدي اخر كبت وبنت ابن وام وعم
 او مع نصف وسدي وسدي ثالث كام وثلث اخوات
 متفرقات او مع ثلثين وسدي اخر كام واخوين شقيقين
 واخت كام **من ستة اسهم** وفي جميع هذه الصور اصلها
 من ستة كامها مخرج السدي وما ذكره مما ذكر معه فخرجه

داخل

داخل في الستة فيكتفي بها لان المندخلين يكتفي باكبرها كما سياتي
 وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث كن زوج وام وعم للمباينة
 بين محرمي النصف والثلث ومسطح اثنين وثلاثة ما ذكر جميع
 ما فرضته من الصور لا عول فيها بل هي في بعض الصور ناقصة
 وهي التي ذكرت فيها العول وفي بعضها عادلة وهي التي لم يذكر
 فيها وسياتي ما فيه العول ان شاء الله ثم اعلم ان الستة قد تكون
 من فرض واحد وتكون من فرضين او اكثر ما ظهر في التمثيل
 واما الاثناعشر والاربع والعشرون الاثنان فلا يكونان
 الا من فرضين فاكثروا وقد ذكر الاثنى عشر بقوله **وثلث والرابع**
 كن زوجة وام واخوين كام وعم **من اثني عشر** لان الثلاثة
 مخرج الثلث والاربع مخرج الربع متباينان ومسطحهما ا
 ثناعشر وكذا اذا اجتمع الربع مع الثاني كن زوجة واخوين
 شقيقين وعم او الربع مع السدي كن زوجة وجد وعم
 وهو معنى قوله في بعض النسخ والسدي والربع من اثني عشر
 او الربع مع النصف والسدي كن زوج وبنت وبنت ابن
 وعم وفي جميع هذه الصور هي ناقصة ولا يكون في الاثنى
 عشر صورة عادلة اصلا وينبغي الصور التي هي فيها عادلة
 ثم ذكر الاربع والعشرين بقوله **كن زوجة والتم ان ضم**
 اليه **السدي** كن زوجة وام وابن او الثلثان كن زوجة وبنين وابن
 ابن او النصف والسدي كن زوجة وبنت ابن وعم او الثلثان
 والسدي كن زوجة وبنين وام وعم **فاصله الصادق** فيه

اللفظ التقني اربعة عشر في النطق بها
عشر بعشر اربع وعشرون

ايه الاربعة والعشرين المذكورة **الحساب** جمع حاسب **جمعون**
تأكيد وانما كانت هذه المسائل من اربعة وعشرين لان محز في الثمن
والسدس متواتقان بالنصف وحاصل ضرب نصف الثمانية
في الستة او نصف الستة في الثمانية ماذكر وكذا فيما اذا تم
الي السدس شي مما ذكر لان محزجه داخل في محزج السدس واما
الثلث والثلاث فقط فلان محزجها متباينان ولا يتصور ان
يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع ثم اعلم ان الاربعة والعشرين
في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون عادة لسياتي الصور
التي هي فيها عايلة ولما انهي الكلام عايش من صور هذه الالف
بغير عول شرع في ذكر عولها وما يقول اليه كل منها فقال
فمنه الثلاثة الاصول الستة والاشعاشر والاربعة والعشرون
ان كثر فرد فيها حتى تراحت فيها **بقول** اجماعا قبل
اظهار ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في ذلك **فبلغ**
الستة في عولها من سبعة على التوالي **عقد العشرة** فتقول
لسبعة ولثمانية ولتسعة ولعشرة والعشرة كما قال
الحساب **عقد** في كلامه ايها لذلك فتعول سبعة كزوج وا
ختين شقيقتين او لآب وهذه هي اول فريضة عالت
في الاسلام كما قيل ومثبت عليه في شرح الترتيب لثمانية
كما لمبا هلة وهي زوج وام واخت شقيقة او لآب وقيل
ايضا انها اول فريضة عالت في الاسلام وقيل ان المبالغة
لقب لكل عايلة ولتسعة كزوج وثلاث اخوات متفرقات

وام

وام كالفراوهي زوج واخوات لام واخوات لابوين او لا
ولعشرة **في صورة معروفة** بين الفرضيين **مشمومة**
بينهم تلقب بام الزوج كالثمة ما فرخت في لعول وهي زوج
وام واخوات لام واخوات شقيقتان او لآب وقال بعضهم
ان ام الزوج لقب لكل عايلة الى عشرة كزوج وام واخوات لام
واخت شقيقة واخت لآب **وتلحق التي تليها** اي تلي الستة
في الاثر وهي الاثنا عشر **بالقول افراد الى سبع عشر**
فتعول ثلاث عولات على التوالي الا فردا لثلاثة عشر وخمسة
عشر ولسبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كزوجة واختين
شقيقتين وام والى خمسة عشر كبنيتين وزوج وابوين والى سبعة
عشر كثلاث زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثلاث اخوات
شقيقات او لآب في سبع عشرة امرأة عالت المسلة لسبعة
عشر واذا كانت التركيبة فيها سبعة عشر دينارا اخذت
كل اثني دينار فلذا اتلقب بام الزوج بالجيم وبام الارامل المذكورة
وبالسيفت عشرية وبالدينار الصغير **والثالث**
من اصول التي تعول وهو الاربعة والعشرون **قد يقولون** لثمة
لسبعة وعشرين كما لمنيرة وهي زوجة وابوات وابنتان
وقد لا يقول كما تقدم تصويبه وكذلك ما قبله من الاصليين
الاخرين لكن لما كان هذا الاصل عوله مرة واحدة دون
ما سبق غير تدانيه في التعليل في المضارع ولذلك تسمى
بالبحيلة لانها بخلت بالعول واذا علمت ما سبق فاعمل

بها أقول في حكم العول واقضي به وافدة للطلبة فانه امر
استقر الاجماع ومثل الفاضل عليه او اعمل بها قلته لك وما
يتبعها من الاعمال الحسابية فانه مذهب الامام زيد بن ثابت
رضي الله عنه ووافق عليه اكثر الامة والما انتهى الكلام على
الاصول الثلاثة التي تقول شرع في الاربعة التي لا تقول
واولها الاثنان فقال **والنصف والباقي** كزوج او بنت
او بنت ابن او اخت شقيقة او اخت لاب وعمل فاصلها
اثنان وهي اذ ذاك ناقصة **او النصفان** كزوج واخت
شقيقة او لاب فاصلها من اثنين وهي اذ ذاك عادلة
وتسمى قاتان الميكتان بالنصفين واليتيمات تشبه لهما
بالدرة اليتيمة التي لا نظير لهما لانها ليس في الفريض
الفريض مسلة يورث فيها نصفان فقط بالفرض الا حقا
الميلتين وقوله **اصلا** اي النصف وما بقي او النصفان
في حكمهم الثابت بين الفاضل **اثنان** كان مخرج من اثنين
في الاولى والاثنان مخرجها النصف والنصف في الثانية
مماثلان والمماثلان يلتقي باحد هما والاصل الثاني
مما لا يقول الثلاثة وقد ذكره بقوله **والثالث** فقط كأم
وعمل والثالثا فقط كبنين وعمل وهي اذ ذاك فيهما ناقصة
والثالث او الثلثان كاختين كأم واختين شقيقتين او لاب
وهي اذ ذاك عادلة **من تلك** **تلك يكون** اصلها لان
لان مخرجها ثلث او الثلثين من ثلاثة وفي اجتماعها مخرجها

مما

٢٩
مما مماثلان واحد هما ثلاثة هو اصلها والاصل الثالث مما لا
يقول الاربعة وقد ذكره بقوله **والربع** فقط كزوج وعمل او
زوج وابن او معه نصف كزوج وبنت وعمل او زوجة واخت
شقيقة او لاب وعمل او معه ثلث الباقي كزوجة وبنتين **من**
اربعة مستون من السنن والسنن الطريقة اي كوت
الربع من اربعة طريق مذكور عند الحساب في جميع مخارج الكسور
وهي ان يخرج الكسر المفرد سمته الا النصف فخرجه اثبات
فالربع سميته الاربعة فهي مخرجه وان كان معه النصف فخرجه
داخل في مخرجه وان كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه في شرح
التحفة **والثمن ان كان** اي وجدة كزوجة وابن او كان معه
نصف كزوجة وبنت وعمل **فمن ثمانية** اصلها ولا يكون
كل من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصة **فهذه** الاصول الاربعة
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية **وهي الاصول**
الثانية في الذكر وهي **لا يدخل العول عليها** بل هي اما ملا
زمة للنقص وذلك الاربعة والثمانية واما ناقصة او عادلة
وذلك الاثنان والثلاثة كما تقدمت الاشارة لذلك
فاعلم ما ذكرته لك في اصول المذكورة ان احتاجت اليه على
المسائل وغيرها **فالحكم** **ثم اسلك** **التصحيح** **فيها** اي
في جميع الاصول المذكورة ان احتاجت اليه على ما سياتي
فاصلح تقدم ان الاصلين المختلفين المختلف فيهما هما
ثمانية عشر وستة وثلاثون انها لا يكون الا في باب

الجد ولاخوة فاما الثمانية عشر فاصل كل مسلة فيها سدس
وثلاث ما بقي وما بقي كام وجد وخمس اخوة لا بون اولا ب
واما الستة والثلاثون فاصل كل مسلة فيها ربع وسدس وثلاث
ما بقي وما بقي كزوجات وام وجد وسبعة اخوة كذلك ذكرت ما
يؤخذ منه توجيه ذلك في شرح التحفة في مخرج السور والديه
اعلم ثم اعلم ان المسلة قد تصح من اصلها فلا تحتاج لعمل وتصحيح
وقد اشار الى ذلك بقوله **وان تكن المسلة من اصلها تصح** بان
انقسم نصيب كل فريق من اصل المسلة عايلة او غير عايلة عليهم وذلك
في جميع ما ذكرته من الامثلة العايلة وغير العايلة ما عدا المثال
الذي مثلته في اصل ثلاثة في اجتماع الثلث والثلثين السابق
فترى طول الحساب يقرب عدد الفرق المتقسم عليه
او عليهم في اصلها **بحسب** بترك التعقب الذي لا يحتاج اليه **فاعط**
كل من الورثة **سهمه من اصلها مكمل** ان لم يقل
او عايلة من خولها ان عالت فيكون ناقصا بنسبة ما عالت به
الى المسلة عايلة او غير عايلة فان نسبته اليها عايلة كان ذلك
ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان ثبت ذلك
ما نقصه من نصيبه العامل في زوج واختين شقيقتين او
لاب اصلها ستة وتقول لسبعة فعالت بواحد فان
نسبت الواحد للسبعة كان سبعة فنقص من كل من الزوج
والاختين سبع حصته الاصلية التي كانت له لو لا العول
وان نسبت الواحد لستة كان ستة فنقص من كل من الزوج

ولا ضعي

والاختين سدس حصته العايلة وقد لا تصح المسلة من اصلها
فتحتاج الى تصحيح وعمل وقد ذكره بقوله **وان كان السهم**
وسمى الحظ والنصيب **ليست** تنقسم على زوجي اي
اصحاب الورثة **قسمتها صحاح** فاتبع ما رسم
من الطريق التي ذكرها الفريسيون **واطلب طريق الاختصار**
في العمل بالوفيق اي بالنظر في الوفاق لعلك تجد بين الزوجين
وسمى منها موافقة **والفريق** للوفيق على الوجه الاتي فواحد
من ضرب الكامل فلا تقول على العدد الكامل في شيء من الاعمال
مق وجدت الموافقة **بحسبك الزايل** اي الخطا صناعة ولا
فالواقعة الموافقة على حاله ولم تزد اليه وفقه وتعرفته
باعمال الآية وضربت ما انتهى اليه العمل في اصل المسلة لصحة
من ذلك ايضا لكن يطول ويعسر ويكون من الخطا المعنوي
فانهم ذلك فلذا اقال **وارد** **دالي الفرق** الفريق الذي
يوفق سهامه **واضرب** اي الوفاق المذكور ان كان الانكسار
على فريق واحد وان كان على اكثر من ذلك فبعد عمل اخرياتي
وقوله **في الاصل** اي المسلة غير عايلة او بعول ان كان عايلة **في**
الاصل اي المسلة غير عايلة او بعول ان كان عايلة **فانت** ان كانت
فعلت ما ذكر **الحاذق** اي العارف المتفق او لمحكم يقال حذفته
بالكسر اي عرفت واتقته ويقال حذق العمل بالحق لفتح والكسر
حذقا وحذقا وحذقة احكامه وقوله **ان كان جنسا واحدا**
او اكثر يشير به الى انك تنظر بين كل فريق وسهامه فاما ان يقاينه

سهامه واما ان توافق فان بايسته سهامه ببقية بحاله وان وافقته
 سهامه رددته الي وفقه لا فرق في النظر بين كل فريق وسهامه
 بين ان يكون المنكسر عليهم فريقا او اكثر من فريق ثم ان كان
 المنكسر عليهم فريقا واحدا ضربته او وفقه في اصل المسئلة كما ذكر
 وان كان المنكسر عليهم فريقا وردت الموافقة لوفقه وابقى الباقي
 منها بحاله فتحتاج بعد ذلك لعمل اخرياتي في كلامه **فان**
حفظ ما ذكرته **ودع** اي اترك **عند الجدال** على البيا
 طل قال ابن الاثير رحمه الله تعالى في النهاية في معنى
 ما اوتي قوم الجدال **الا صلوا الجدال** مقابلته بالحق
 والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث
 الجدال على الباطل وطلب المغالبة به فاما الجدال لاظهار
 الحق فاذ ذلك محمى ولقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن انتهى
 وفي مختصر الصحاح لقرطبي رحمه الله تعالى جادل بالكسب لا احكم
 الخصوم وجادله جدالا ومجادلة خاصة انتهى **والمراد**
 الجدال والمخاصمة قال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح
 ما رتبته امارته من اجلته انتهى وقال المنذري رحمه الله تعالى
 في كتاب الترغيب والترهيب من المراد الجدال وهو المخاصمة
 والمجادلة وطلب الحق بالغلبة والترغيب في تركه للحق والمبطل انتهى
 فعلمنا ان الجدال والمراد فان وان العطف فيها عطف
 المترادفين في الحديث الشريف الوارد عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان قال من ترك المراء وهو مبطل بني له بيت
 في زريق

في

في ريق الجنة ومن تركه وهو حق بني له بيت في ريقها ومن حش
 خلقه بني له بيت في اعلاها رواه ابو داود والترمذي عن ابي
 امامة رضي الله عنه وروى عنه قال المنذري رحمه الله تعالى
 والبا الموصدة والصاد المعجمة هو ما حولها انتهى وفي الجامع
 الكبير للجلال السيوطي رحمه الله من رواية السيوطي رحمه الله
 تعالى عن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه
 من طلب العلم من طلب ليلها في العلم اديماري به السفها او
 ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار اذا تقرر ذلك فانكسار
 السهام على الروس اما ان يكون على فريق او على فريقين او على
 ثلاثة اتفاقا او على اربعة عندنا كالحنفية والحنابلة خلافا
 للمالكية ولا يتجاوز الانكسار في الزايف ذلك عند الجميع فان
 كان الانكسار على فريق واحد نظرت بين ذلك الفريق وسهامه
 فان باين الفريق سهامه ضربت عدد الفريق في اصل المسئلة
 او مبلغها بالعدل ان عالت فما بلغ فيه تصح وان وافق الفريق
 سهامه فرد ذلك الفريق الي وفقه واضرب وفقه في اصل المسئلة
 او مبلغها بالعدل ان عالت فما بلغ فيه تصح وذلك
 كله معنى ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى والفريق يسمى ايضا
 حزبا وحزبا وروى عنهما واما المراد به جماعة اشتركوا
 في فرا في ما بقي بعد الفرض وقد يطلق على الواحد المنفرد
 لتمثيل ذلك فنقول بنت وعمان اصلها اثنتان وحزبي سهام
 اثنتان للمباينة وتصح من اربعة ام وثلاث اعوام اصلها



ثلاثة وجزى سهمها ثلاثة للمباينة وتصح من ستة ام ستة
اعمام اصلها ثلاثة وجزى سهمها ثلاثة وتصح كالتي قبلها للموا
فقة زوجة ومباينة اصلها اربعة وجزى سهمها اثنان للمبا
ينة وتصح من ثمانية زوجة وستة اعمام اصلها اربعة وجزى
سهمها اثنان وتصح كالتي قبلها للموافقة بنت وام وثلاثة
اعمام اصلها ستة وجزى سهمها ثلاثة للمباينة وتصح من
ثمانية عشر بنت وام وستة اعمام اصلها ستة وجزى
سهمها ثلاثة وتصح كالتي قبلها للموافقة زوج وخمس شقيقات
اصلها ستة وتقول لسبعة وجزى سهمها خمسة للمباينة
وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة الشقيقات
عشرين للموافقة زوجة وخمس بنين او خمسة وثلاثون
ابنا اصلها ثمانية وجزى سهمها خمسة وتصح من اربعين
للمباينة في الاولى للموافقة في الثانية زوج وام وثلاثة
بنين او احد وعشرون ابنا اصلها اثنا عشر وجزى سهمها
ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من
تسعة وثلاثين زوجة وام وخمس شقيقات واربعون
شقيقة اصلها اثنا عشر وتقول الى ثلاثة عشر وجزى سهمها خمسة
للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من خمسين
زوجة وام وابنان او اربعة وثلاثون ابنا اصلها اربعة وعشرون
وجزى سهمها اثنان للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية
وتصح من ثمانية واربعين زوجة وابوان وثلاث بنات اربعة

وعشرون

وعشرون بنتا اصلها اربعة وعشرون وتقول الى سبعة وعشرين وجزى
سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من
احد ومائتين ام وجد وسبعة اخوة اشقا اولاد او سبعون اخا
كذلك اصلها ثمانية عشر على الاربع وجزى سهمها سبعة للمباينة
في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من مائة وستة وعشرين
من ويخت وام وجد وثلاثة اخوة اشقا اولاد او ستة كذلك
اصلها ستة وثلاثون على الاربع وجزى سهمها للمباينة في الا
ولى والموافقة في الثانية وتصح من مائة وثمانية **تنبيه**
اذ تأملت هذا التمثيل وجدت الانكسار على فريق واحد يتأتى
في كل اصل من الاصول التسعة وان في اصل اثنين لا يتأتى فيه الموافقة
بين السهام والروس لان الباقي بعد النصف واحد والواحد بيان
كل عدد وان النظر بين الروس والسهام بالمباينة او لموافقة
لا المائلة والمداخلة ووجه ذلك كما ذكرته في شرح الفارضية ان
المباينة بين الروس والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة ان كانت
الروس دخلت في السهام فكذلك وان كانت بالعكس فتظروا باعتبار
الموافقة لان كل مبتدأ خلين متوافقين مع ان ضرب الوفق
اخر من ضرب الكل والكل اعلم والمأخر من الكلام في الانكسار
على فريقين ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة واربعة واعلم قبله
ان للفرضي في ذلك نظرين النظر الاول بين كل فريق وسهامه
وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق واحد فاما ان
يوفق كل من الفريقين سهامه واما ان يباين كل منهما سهمه

المباين من المبتين للآخر واظهر في القيد والمباين فما حصل
 فهو جزئ السهم فاضربه في اصل المسئلة ان لم تقبل وفي مبلغها
 بالقول ان عالت **ولا تداهن** اي لا تضاع قال القرطبي رحمه الله
 المداهنه والادهاه ان المصانعة قليل داهنت بمعنى عشت **فذلك**
اي ما حصلت من النيب الاربع وهو احد المبتين والآخر المبتين
 خلين ومسطوح وفق احد المتواقيين في كل من الآخر ومسطوح
 المبتين **جز** اي حفظ **السهم** الواحد من اصل المسئلة ومبلغها
 بالقول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك
 لما قال ابن الهيثم رحمه الله انه اذا قسم المصاحف على الاصل
 تاما او عايدا خرج هولاء الحاصل من الضرب اذا قسم
 على احد المصرويين خرج المضروب بالآخر والمطلوب بالقسمة
 هو نصيب الواحد من المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد
 من المقسوم والواحد عليه وهو الاصل والمبتين اليه بالقول يسمى
 سهمها والمخط يسمى جزئ فذلك قليل جزئ السهم المذكور
 اي حفظ الواحد من الاصل والمبتين اليه **فا علمته** اي جزء السهم المذكور
 واحفظه **واحد ر ه د ي ت ان تفضل** وفي بعض النسخ التزيغ
عنه واضربه اي جزء السهم المذكور **في الاصل** ان لم يكن يعد
 ويعوله ان عالت وفي قوله **الذي تا صلا** تأكيد الاصل **واحص**
اي اضبط ما انظم وما تحصيلك بالضم فهو ما تصح منه
واتصمها اي ما تحصيل بالضم فهو ما تصح وهو ما صحت
 منه المسئلة بين الوارثة بوجه من الوجوه التي ذكرها الزمخشري
 وذكرت بعضها في شرح الترتيب منها ان تقرب حصص كل فريق
 من اصل المسئلة في جزء السهم فان كان الفريق شخصاً واحداً

وان كان

كان جماعة فاقسمه على عدد منهم فخص ما لكل وارث مما
 صحت منه المسئلة **فالقسم ان ما صحيح** لانك قد صحت
 المسئلة بالقواعد السابقة وفي قواعد صحيحه **يقرب السهم**
 قال القرطبي رحمه الله لا يحجم الذي لا يعذر على الكلام
 اصلاً والذي لا يفصح ولا يبين كلامه والذي في لسانه بحجة
 وان افصح بالجمية **والنصح** البليغ قال القرطبي ايضا
 فصيح بالصنم فصاحة صار فصيحاً اي بليفاً انتهى واذا فهمت
 ما ذكرنا علم ان الانكسار على فريقين فيه اشتراك صورة وذلك
 لان كل فريق منهما امان بتباينه سهامه واما ان لقوا
 فريق سهامه فذلك ثلاثة احوال كما تقدم والاختلاف
 في تلك الاحوال الثلاثة اذ نظرت **بينها** بالنسبة **الاربعة** فلا
 يخلو ان من واحد منها واربعة في ثلاثة باثن عشر واذا نظرت
 بينهما بالنسبة **الاربعة** باعتبار العول وعدمه كانت الصور اربع
 وعشرين وان نظرت باعتبار الاصول زادت الصور ثم
 اعلم ان الانكسار على فريقين لا يات في اصل اثنين ويتأتى فيما
 عداه من الاصول اذا تقرب ذلك فتمثل الانكسار على فريقين
 باثن عشر مثلاً ففي ثلاثة اخوات لام وثلاثة اعمام اصلها
 ثلثة وجز سهمها ثلثة ثلثة ثلثة في المباينة ونصح من ثلثة
 وفي زوجتين وثمانية اعمام اصلها اربعة وجز سهمها ثمانية
 للمداخلة في المباينة ونصح من اثنين وثلاثين وفي اربعة جد
 وستة اعمام اصلها ستة وجز سهمها اثنا عشر للموافقة

في المباشرة وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع زوجات
 وخمسة بنين اصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون للمباشرة
 في المباشرة وتصح من مائة وستين وستين صما وكذا لكل
 مثله عما التباين اي بني كل فريق وسهامه وبني الزوجة بعضها
 بعض وفي ام واربعة اخوة لام وثماني شقيقات اصلها
 ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها اثنان للماتلة في المواتة
 وعمر تصح من اربعة عشر ولو كانت الاخوة لام فثمانيا
 نية ايضا كانت مثال للمداخلة في الموافقة وجزء سهمها
 اربعة وعشرين واو لاد لام ثمانية مع الام كانت مثال
 للموافقة في الموافقة وكان جزء سهمها اثني عشر وتصح من اربعة
 وثمانين وزوج واربعة اخوة لام واثني عشر شقيقة
 اصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها ستة للمبا
 ينة في الموافقة وتصح من اربعة وخمسين وفي زوجة
 واربع جدات وعين اصلها اثنا عشر ولا حول فيها وجزء
 سهمها اثنان لان نصيب ^{الجدات} هو اثنان يوافق عدد من نصف
 ونصف الاربعة اثنان ونصيب العمين وهو سبعة مباين
 لعدددها واثنان واثنان مماثلان فيكتفي باثنين منها
 فمماجز السهم كما قلنا وتصح من اربعة وعشرين فهذا
 مثال الماتلة في الموافقة احد الصنفين سهامه ومباينة
 لآخر سهامه وفي اربع زوجات واثنين وثلاثين بنتا وابوين
 اصلها اربعة وعشرون وتقول لسبعة وعشرين وجزء
 سهمها اربعة للمداخلة في مباينة احد الصنفين نصيبه
 وموافقة الصنفين نصيبه وموافقة الصنفين نصيبه

وتصح

وتصح من مائة وثمانية وفي جد وجنتين لا تدلي واحدة منهما
 به وستة اخوة اثنان اولاب اصلها ثمانية عشر وجزء سهمها ستة
 للمباينة في مباينة احد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه و
 وتصح من مائة وثمانية وفي اربع زوجات واثن عشر اخا
 شقيقا اولاب وام اصلها ستة وثلاثون وجزء سهمها اثني عشر
 للموافقة في مباينة احد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه و
 تصح من اربع مائة واثنين وثلاثين فقد استوفيت الاقسام الا
 شي عشر بالامثلة معرفة في جميع احوال المسائل بعول وبغير عول
 ما عدا اصل اثنين قال المولى رحمه الله **فهذه** اي الاحكام التي **ترتبت**
من الحساب في تاصيل المسئلة وتصحيحها وما ينبغي عليه ذلك وهو
 النسب في الاعداد **جمل** بفتح الميم جمع جملة يسكنونها والجملة مرادفة
 للطلاق عند بعض النحاة فاعلم منه عند بعضهم **يا بني على مثال**
لهن اي تلك الجملة **العمل** في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة
من غير تطويل في العمل بل باختصار **ولا اعتنا**
 بكسر الهمزة اي ركوب خلاف الطريق الجلاء في بين الصنفين و
 الحساب **فاقنع** من القناعة وعن الرضا باليسير العصا من قولهم
 فنع بالأس فتوى وقناعة اذا رضيت والاحاديث في فضل القنا
 عة كثيرة مشهورة فمنها ما روي البيهقي في الزهد عن جابر رضي
 الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة
 كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عن
 وذل من طمع انتهى واما قنع بالفتح فمعناه **بما بني** بالبناء لله
 للمجول اي وصح **فهو** اي معنى عن غيره **ناية** في بيان العمل
 في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة عند من يتاخي عنه وفي
 امثلة من ذلك اعلم انه اذا وقع الانكسار على فرق او اربعة

مكتبة جامعة القاهرة
 رقم المسام
 رقم الحفظ
 تاريخ

فلنظر ان كما تقدم في الانكسار على فرقتي اولهما ان تنظر بين
كل فريق وسهامه فاما ان يتباينا واحا ان يتوافقا فان تابا فاما
بق ذلك الفريق الي وفقه واشتد وفقه مكانه فتم تنظر بين
الفريق الثاني وسهامه كذلك واشتد ذلك الفريق او وفقه
تم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع وسهامه
كذلك **فهو النظر الاول والنظر الثاني بين المشتات**
بعضها مع بعض فان تبنا ثلث كلها فاكشف با صرحها فهو جزء السهم
وان تداخلت كلها فاكشفها جزء السهم وان قباينت كلها فقسماها
جزء السهم وان توافقت او اختلفت فوجه طريقا الكوفين وهي
ان تنظر بين مئتين منها وتصل اقل عدد ينقسم على كل منها فما حصل
فانظر بينه وبين ثالث وتصل اقل عدد ينقسم على كل منها فما حصل
فانظر بينه وبين رابع ان كان وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها فهو جزء
السهم فاصري في اصل المسئلة او مجهول غيرها بالقول ان عالت فما حصل فهو
للطالب وهو ما تصح منه المسئلة فاذا ردت قسمة المصحح فاضرب
حصته كل فريق من اصل المسئلة في جزء السهم واقسم الكاسر على ذلك
الزيتان ان كان متعدد يحصل ما لو اوجد من النصيب او تور ذلك
فانتمثل امثلة من الانكسار على ثلاثة فرق ولايتاتي ذلك الا في الامور
الاصول الثلاثة التي تقول وفي اصل ستة وثلاثين في خمس جدات
وخمس اخوة لام وخمس اعمام اصلها ستة وجزء سهمها خمسة وهي
من ثلاثين ولو كانت الاعمام عشرة كانت جزء سهمها عشرة ونصف
من صنعها وفي حديثين وثلاثة اخوة لام وخمس اعمام اصلها
ستة وجزء سهمها ثلثون ونصف من مائة وثمانين وهي صمما
وفي حديثين وثمانية اخوة لام وثمانين عشرة شقيقة اصلها ستة
وتقول لسبعة وجزء سهمها ستة وثلاثون ونصف من مائتين وا

اثنين

واثنين وخمسين وفي اربع زوجات واثنين عشرة جنة وستة وثلاثين شقيقة
اصلها اثنين عشر وتقول لثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وثلاثون
وتصح من اربع مائة وثمانية وستين وفي اربع زوجات وعشرين
بنتا واربعين جنة وعلم اصلها اربعة وعشرين وجزء سهمها عشرون
وتصح من اربع مائة وثمانين وفي زوجتين واربع جدات وجداتي
اي ابي اب في الدرجة الرابعة من لا يجب واحدا من الجدات وعشرة اخوة
لاب اصلها ستة وثلاثون وجزء سهمها عشرة ونصف من ثمانمائة
وستين فقس على ذلك ومن الانكسار على اربعة فرق ولايتاتي
ذلك الا في اصل اثنين عشر ونصفها في زوجتين واربع
جدات وثمانين **باب اخوة لام وستة عشر شقيقة اصلها اثنين عشر**
وتقول لسبعة عشر وجزء سهمها اثنان ونصف من اربعة وثلاثين
وفي مثله الا مشايخ وفي اربع زوجات وخمس جدات وجميع بنات
وتسعة اعمام اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها اثنان وميتان
ولستون وتصح من ثلاثين الفا ومائتين واربعين يمتح بها الطلبة
فيقال خلف اربع فرق من الورثة كل فريق منهم اقل من عشرة ومع
ذلك صاحت من اكثر من ثلاثين الفا ما صورتها وتما ايضا
فقس على ذلك والله اعلم ولما انتهى الكلام على تصحيح المسائل
بالنسبة لميت واحد نشأ في تصحيح المسائل بالنسبة لميت
واحد شرعي في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين فاكثرت وهي المعما
بالمناسخة فقال **باب المناسخات** جمع مناسخة
من النسخ وهو لغة الازالة او التغيير او النقل وشرعا
شرعي باثبات اخ وفي اصطلاح الوصيين ان يموت من ورثة
الاول واحد او اكثر قبل قسمة التركة وقد يكون بعض الموتي من

ورثة ورثة الاول ومناسبة الاصل الى اللغوي ظاهرة اذا تقرر ذلك
فتارة يموت من ورثة الاول ميت فقط وتارة يموت أكثر من واحد
تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فيه اربعة احوال
اقتصر عليها المصنف منها على واحد فقال **وانتيت** من ورثة الاول
ميت **اخر** يعني المأ وهو الميت الثاني **قبل القسمة** لترتبة الميت
الاول ولم يمكن اختصار **فصيح الحساب** للمثلة الاولى
واحد سهم اي الميت الثاني **مسئلة اخرى** تانيث اي صحح للميت
الثاني **مسئلة كما قد بيني التفصيل فيما قدما** في باب الحساب من تاصيل
المسئلة وتصحيحها فاذا عرفت مصحح الثانية **وسهام الميت**
الثاني من المسئلة الاولى فاعرض سهام هذه الميت الثاني على
فلا يخلو من ثلاثة احوال لانه اما ان تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته
واما ان توافقها وامان تبينها فان انقسمت عليها فلا ضرب وتصح للميت
مما صحت منه الاولى **وايكن** سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى
ليست عليها اي على مسئلة الثاني **تنقسم** فان وافقها فارجع الى
الوقت اي مسئلة الثاني **بهذه** اي بالرجوع للوقت في الموافق **قد**
حكم اي حكم به الفرضيون والحساب وبنى كيفية النظر في الموافقة
بقوله **وانظر** ايها الناظر في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني
السهام ومسئلته كذا سلفنا **فان وافقت** مسئلة الميت الثاني
السهاما اي سهامه **فله وقت** **وقتها** اي وقت المسئلة الثانية
تأما فهو قاييم مقامها فقوله ههنا بجملة وعانية معترضة
بين الفعل ومفعوله **واضح** به اي الوقت المذكور واضرب
جميعها اي المسئلة الثانية **في سهامها** الاولى **ان لم يكن بينهما**
اي بين المسئلة الثانية وسهام الميت الثاني من الاولى **موقفة**

على كان

٢٨ بل كان بينهما تباين فقط لما قدم في تصحيح المسائل في
النظر بين السهام والروسس انه لا يتناق المسئلة ولا المدا
خلة لا الثانية هنا كالروسس الثاني هناك وقد علمت
الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني
على مسئلته او موافقتها او مباينتها مما قررت به كلام
المصنف رحمه الله تعالى واذا ضربت الثانية او وقفت
الاول فما بلغ فمعه تصح المناسبة الجامعة للاول
والثانية فاذا اريدت قسمت هذه الجامعة على ورثة الميت
الاول والثاني فمن له شئ من الاول اخذ مضر وباقي الثانية
عند التباين اوفي وفتها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله
وكل سهم من الادلى **في جميع** المسئلة **الثالثة يضرب**
عند لتباين **اوفي وفتها** عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله **واسهم** المسئلة **الاخرى** وهي الثانية **ففي السهام**
للميت الثاني من المسئلة الاولى **تضرب** ان لم يكن
بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بان كانت
المباينة **اوفي وفتها تمام** ان كانت بينهما موافقة
فما حصل من الضرب الثاني في كل من الحالتين فهو حصه
ذلك الوارث في الثانية التي ضرت سهامه في تلك
السوام اوفي وفتها من مصحح المناسبة واذا و
شخص من ميتين فاجمع ماله من الوارثين واختار المسئلة
المناسبة بان تجتمع حصص الوارثة فان ساوى مجموعها



مخرج المناصفة فهو صحيح والافو غلط قاعدة **فرد**
 الطريقة التي ذكرها **طريقة المناصفة** التي مات فيها
 من ورثة الاول ميت فقط **قارق** اي اصعد بها
 اي بهذه الطريقة اي عرفتها **رقبة فضل** اي منزلة من
 قولهم فضل الرجل فضلا صار ذا فضل وفضيلة ضد النقص
مشايخ اي مرتفعه عاليه قال القزطبي رحمه الله في مختصر
 الصالح شامخ الجبل شموخا ارتفع والرجل بانقه تكبر و
 لانفا ارتفع كبرا وانوف شموخ وجبال شواصخ اتهم وتثيل
 ثلاثة امثلة باعتبار الانقسام والتباين والتوافق **فمثال**
 الانقسام اُم وابنان مات احدهما قبل قسمة التركة في
 ابنت وبنت فالاول من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن
 خمسة والثانية من خمسة وكهام الثاني الميت خمسة وخمسة
 على خمسة منقسمة فتصح المناصفة كلها من اثني عشر من
 غير ضرب للام اثنان وللأب الباقي خمسة ولكل ابن من ابني
 الثاني اثنان فتصح ولبنت واحد ومثال المباينة ان
 يموت الابن عن ابنتين فالاول من اثني عشر عشر لابن الميت
 منها خمسة ومسلقة اثنان وخمسة على اثنين لا تنقسم عليها
 وتباينها فاضرب الاثنين في الاثنين عشر فتصح المناصفة
 من اربعة وعشرين فاذا اردت القسمة فلام من الاثنين
 عشر وهي الاولى اثنان في جميع الثانية **أه** وهو اثني
 باربعة فهي لها وللأب الثالثة خمسة في جميع الثانية

الشئ بعش

اثنتين بعشرة فهي له ولكل ابن من ابني الثاني من مسئلة وفي
 اثنان واحد في جميع كهام مورثة ابن الميت من الاولى
 وهي خمسة وواحد في خمسة بخمسة فهي ما لكل ابن منهن
 فلهما عشر كعهما الذي لم يموت فاذا اجتمعت اربعة حصة
 الام وعشر حصة الابن المخلو وخمسة في خمسة حصة ابن
 الابن الذي ما كان المجمع اربعة وعشرين وهي ما صحت منه
 المناصفة فالعمل صحيح ومثال الموافقة بعض صور مثلا
 المسألة المامونية وهي رجل مات خلفا بويين واثنين فلم
 تقسم التركة حتى ماتت احد البنين عن في المسألة فالاول من كنة
 لكلا من الابوين سهم ولكل من البنين سهمان والثانية فيهما
 حصة ام ابوجدا بويين واخت شقيقة اولاب فاصلا سبعة
 للجد ثم سهم وللمجد ولاخت الخمسة الباقي بينهما لا تنقسم وتباين
 وحاصل ضرب ثلاثة في لسته ثمانية عشر منها تصح للجد ثلاثة و
 للجد عشرة ولاخت خمسة فطابت الميتة من الاولى اثنان
 فاضربها على الثمانية عشر تصح الثانية فتجد بينهما موا
 فته بالنصف فاضرب وفق الثانية تسعة في الال وهي كنة بملغ
 اربع وخمسين منها تصح اربع وخمسين منها تصح فمن
 له شيء من الاولى اخذ مضروبا في تسعة وهو وفق الثانية
 ومن له شيء من الثانية اخذ مضروبا في واحد وهو وفق كهام
 الميتة ثمانية فلام من الاولى واحد في تسعة بتسعة ولها
 من الثانية كونهما حصة ثلاثة في واحد بثلاثة فاجمعها للمجمع

لما يجتمع لها اثني عشر وللاب من الاول واحد في شعبة بشفعة
وله من الثانية لكونه جد عشرته في واحد بعشرة فيجتمع بشفعة
عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اختا خمس في واحد
بخمسة فيجتمع له ثلثة وعشرون فاذا اجتمعت اثني عشر
وتسعة عشر وثلثة وعشرون اجتمع اربعة وخمسون وهو
ما صحت منه المسئلة فاعمل صحيح فلو كان المييت
الاول الذي خلف ابوين والبنيتين اثني كان الجد في الثانية
ابا ام فلا يرث وكان في الثانية بيت المال او الرد على الخلاء المشهور
في ذلك بين الائمة واحتمل كون الاخت في الثانية اختا
شقيقة او لام فاختلف الحال باعتبار ذكورة المييت الاول وانثى
فلنك لما سئل امير المؤمنين المامون عنها القاضي يحيى ابن اكرم
رحمه الله تعالى بقوله هلك هالك وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم
التركه حتى ماتت احد البنين عن الباقي فقال يا امير المؤمنين
الميت الاول رجل او امرأة فوف المامون فظنه فقال اذا
عرفت التفصيل عرفت الجواب فدلاء القضاء وسبب سؤالي عن
ذلك انه لما اراد ان يولييه قضا البصره اخضره فاستحق
اصفر سنة فانه كما حكى القاضي عبد القهي المقدي رحمه له
نهالي كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة حين يحيى بذلك
فقال يا امير المؤمنين سألني فالتصدي علمي لا يخفى خلقي وكانوا
يبحثون العيال والتضام والامز بالزايض قال ما تقول
في ابوين وابنتين لم تقسم التركه حتى ماتت احد البنيتين عن

الباقي

الباقيين وقيل عنهم ومنه من فرج فاجابه بما سبق فدلاه القضا
فاما مضي الى البصره فاضيا استحق مشايخها واستفواها
مختوم فقالوا له كم من القاضي فقال من كتاب ابن اسيد
ولاء النبي صلى الله عليه وسلم ملكه فلذلك سميت بالمامونية
فينبغي لمن سئل عنها ان يفحص عن الميت الاول كما فخص
عنه يحيى ابن اكرم لا يختل فالحكم كما اسلفناه واعلم انك
لو علمت في المناسخة كل مسألة على حدتها بحيث لا تغلق لو
حد باخرى لصح لكنا يطول وينوت القصد من قسمة الما
بل على حساب واحد **تمه** جميع ما تقدم فيما اذا مات ميت
فقط من رثة الاول ولم يمكن الاختصار قبل العمل وهو حال
من احوال اربع سبقت الا مشاركة اليها والحال الثاني ان يموت
اكث من ميت سوا كانوا كلهم من الوارثة الاول او كانت
فيهم من هو ورثة الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح
الترتيب اشهرها واعلم ان تحصل جامعة لمسا للميت الا
ول والثاني كما اسلفناه واجعلها اولي بالنسبة للميت الثالث
ومثالت الميت الثالث ثانية بالنسبة لها وانظر بينهما
وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل حلل جامعة على
ما يقتضي الحال من ان تقسم وتوافق وتباين فان كان معك ربيع
فاجعل جامعة اول ومثالت الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس
وسادس ويعلم جرمها بلغ فمنه قضا مسألة المناسخة الجامعة
لمسائل اولئك الاموات ونتمثل لذلك بشمال ذكره الشيخ زكريا

رحمه الله في شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة من زوجة وابوان
 وابنتان ثم مات الاب عن الباقي وام وعم ثم اخذ من البنتين من
 زوج وام واخت وخبث فالمسئلة الاولى من سبعة وعشرين مات
 الاول عن زوجة وبنتي ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين توافق عطفه
 من الاول بالربع فتصاحبان مائة واثنين وستين من له شيء من الاول
 ضرب في ستة ومن له شيء من الثانية في واحد فللزوجة ثمانية عشر وللام
 سبعة وعشرين ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الام عن ام
 وبنتي ابوعم فمسائلها من ستة توافق عطفها من الاولين ضرب في اثنين
 او من الثالثة في تسعة فللاوجة الاولى ستة وثلاثون ولكل بنت مائة
 وثلاثون وللزوج عشرة وللام الثالثة تسعة وعلمها كذا ثم
 ماتت اخوها البت عن زوج وام واخت فمسئلته من ثمانية توافق عطفها
 بالنصف فتصاحبان الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين فله شيء من الثلاثة
 الاول ضرب في اربعة او من الرابعة في خمسة وستين فلزوج الاول
 البت في اربعة مائتان واربعين وسبعون وللبنت الباقية سبع
 مائة وخمسة عشر وللأخ اربعون وللام الثالثة ستة وثلاثون
 ولعلمها كذا ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى
 والحال ان الثالث والرابع ان يموت بعد الاول ميت او اكثر ويمكن
 الاختصار المسائل وهو انواع ذكرتها في شرحي الفارضية والترتيب
 منها ان نختصر رتبة من بعد الاول فبقي من ورثة من
 قبله ويرثون كلهم بمطلق العصبية سواء كان معهم من يرث
 بالاول فقط بالزواج ام لا كزوجة وعشرة بنين من غيرها

ما توافق

ماتوا كلهم واحدا بعد واحد فتوافق مع الزوجة
 من الاولاد اثنتان فتقدر ان الميت مات عن زوجة
 وابنتين فقط فتصاحبان بالاختصار من ستة عشر للزوجة
 اثنتان ولكل ابنة سبعة ولو سالت طريقا
 المتناهي لصلحته من عدة كثير ثم رجعت
 بالاختصار لما ذكر في لو خلف الاولاد من غير
 زوجة فماتوا واحدا بعد واحد حتى بقي اثنتان
 فكانه مات عن اثنتين فقط فتصاحبان من اثنتين
 فقيمة كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن
 الاختصار ايضا بعد العمل ويسمى اختصار السهام
 وهو ان يوجد بعد تصحيح المسائل في جميع الانصاف
 اشتراك فتخرج المسئلة وكل نصيب الى الوفق كزوج
 جة وابن وبنت منها فقبل قسمة التركة توفيت
 البنت عن بقى وهما أمها واخوها فتصاحبان
 من اثنتين وسبعين للزوجة ستة عشر وللابن
 ستة وخمسون والنصيبان مشتركان بالثمن فتخرج
 المسئلة الى التي ثمنها تسعة وكل نصيب الى ثمنه فيرجع
 نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوج الى اثنين
 واذا استقرت الانصاف كلها الانصاف منها فلا يختص
 ومن اراد المزيد من هذه افعليه بكتابنا شرح الترتيب
 والله اعلم وما انتم المصنف وحمد الله تعالى الكرام
 على الكارث المحقق وما يتبعه شئ في الارث بالتقدير

والاحتياط وهو انواع فبدا منها بالحنث المشكل
فقال باب ميراث الحنث المشكل
 والمفقود والحمل والحنث ما خوذ من الانحناث
 وهو التثني والتكسار من قولهم خنت للطعام اذا
 اشتبه امره فلم يخلص طعمه وهواد من الله الرجال
 وامرأة اوله ثقبه لاشبه واحدة منهما والمشكل
 مأخوذ من شك الاشكال لا يشكوا واشكل التثني والحنث
 مادام مشكلا يكون ابا ولا ماد لاحد اوجه ولا من
 وجاء الاثر وجه وهو منحصر في اربع جهات البنوة
 والاخوة والعمومة والولاء والكلام فيه في مقامين احد
 هما فيما يتضح به ولا يتضح به ومحل كتب الفقه وا
 لثاني في ايرته وارث من معه وقد ذكره بقوله
وان تكن في مستحق المال من الورثة حنثي صحيح
 في الاشكال **بين** اي ظاهر **الاشكال** والمراد
 كونه حنثي مشكلا باقيا على اشكاله لم يتضح
 به كونه ولا بانوته **فانقسم** التركة بين الورثة
 والحنث **على** التقدير **الاقل** لكل من الورثة
 والحنث ان ورث بتقدير ي الذكورة والانوثة
 متفاضلا كابن حنثي مع ابن واضح فاقبل نصيب
 الانثى للحنثي والواضح كونه الحنثي ذكر
 يعطى الحنثي الثلث والواضح النصف

ويوقف

ويوقف السدس وكزوج وام وحنث شقيق فالأ
 صرف الحنث ذكورة وفي حق الزوج والام انوثته
واليقين اي المتيقن الذي لا شك فيه وهو الاقل
 فيما سبق او العدم ان ورث باحدهما فقط كولد عم
 حنثي مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثة ولا
 يعطى المعتق شيئا لا احتمال ذكورة وكزوج
 خ وام وولد وام وحنث لا يعطى شيئا في الحال
 لا احتمال ذكورة فيسقط باستغراق الزوج والام
 صرف حق الزوج والام وولدي الام انوثته
 لهو كلها اذ ذاك لشعبه واخراجا مات كلا من الحنثي
 ومن معه بالاضر فيوقف المشكوك فيه الى الاتصاف
 او الصالح بتساوي او تفاضل والى بد من جريا
 ن التواهب **ويقتدر** الجمل هنا للضرورة وهذا
 كانه اذا ورث بتقدير الذكورة والانوثة متفا
 ضلا او باحدهما فقط كما قدمنا الاشارة اليه
 فان ورث بهما متساوي بالولد ام او معتق
 فالامر واضح وقوله **فان جواب الامر** **نصف القيمة**
 اي القيمة الحق **الطيبين** اي الواضحين
فابعد ما قلناه هو المعتق من مدته
 الشافعية ومدته **فان** الحنفية انه يعامل
 الحنثي وحده بالاضر فان كان الاضر لا شيء فلا
 يعطى شيئا ولا يوافق شئ ومدته **فان** الحنفية

ح

نصيب ذكرا وانثى ان ورث بهما متناضلا وان ورث
 باحد فقط فله نصيب نصيبه وان ورث بهما متسا
 ويا ناسا امر واضح ومذهب الحنابلة ان الممتنع ان
 لم ير ج افضاحه فكل المالكية واذ رجح افضاحه فكل الشافعية
 والمالكية فاعلم **قائفة** ثانيا للحنثي خمسة
 احوال احدها يورث بتقدير بر من الذكور والاثوة
 على السواك بويين وبنات وولد ابن خنثى ثانيا بهما
 بتقدير الذكور **الثاني** وولد ابن خنثى ثالثهما
 عكسه كزوج وام وولد ابن خنثى خامسها
 عكسه كزوج وشقيقة وولد ابن خنثى والله
قائفة ثالثه في حساب مسائل الخنثى اما على
 مذهبنا فتصح المسئلة بتقدير ذكور ثم
 فتع وبتقدير ذكور انوثته فقط ثم تنظر بين
 المسلتين بالنسب الرابع وتخص اقل عدد
 ينقسم على كل من المسلتين بالتقدير كما كان
 فهو الجامع فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الوارث
 وانصراقل النصيب لكل منهما فادفعه له ويوقف
 المشكوك فيه الى البيان او الصالح واما على مذهب
 الحنفية فتصح المسئلة على تقدير الاضري حتى الخنثى
 وحده واعطه الاضري وبقية الورثة الباقي فان
 كان لا يورث بتقدير فلا يعطى شيئا واما على مذهب

المالكية

المالكية فنفسه غير خلاف في كيفية العمل فعلى مذهب
 اهل الاحوال لا يحصل الجاهل بما علمت على مذهبنا
 وتضربها في عداخال الخنثى او احوال الخنثى ثم
 تقسم على كل حالة فيما اجتمع لكل شخص
 فاعطهم من ذلك بمثل نسبة الواحد لحالات
 الخنثى او الخنثى فقي ابن وامح وولد خنثى بتقدير
 الذكورة من اثنين وبتقدير الاثوة من ثلاثة والجا
 معه لها ستة للمباينة فمنها تصح عندنا
 فيعطي المشكل اثنين والوضح ثلاثة ويوقف
 بينهم وعند المالكية تضرب هذه الستة في اثنين
 حالي الخنثى فتصح من اثنين عشر للحنثى بتقدير
 الذكورة ستة وبتقدير الاثوة اربعة ومجموع
 الحصتين عشق نصفها خمسة فهي له وللوضح
 بتقدير ذكورة الخنثى ستة وبتقدير انوثته ثمانية
 ومجموع الحصتين اربعة عشر نصفها ستة
 فهي له واما عند الحنفية فللخنثى الثلث وللوا
 صي الثلثان فقيس على ذلك والله اعلم ولما انها
 الكلام على الخنثى شرع في المنقود فقال **واحكم**
على المنقود اذا كان من جملة الوارثة **حكم**
 الخنثى اي حكمه من معاملته الوارثة الاضري



في حقهم من تقدير حياتهم وموته **ذكر المكان وهو**
انتي يعني سوا كان المفقود ذكر او انثى فمن يرث بكل
من التقديرين واحد ارثه يعطى لا ومن يختلف ارثه
يعطى لا قل ومن لا يورث في احد التقديرين لا يعطى
شئ ويوقف المال او الباقي حتى يظهر الحال بموته او حياته
او يحكم بموته اجتهاد اعلى ما يستبينه وهذا هو الصريح
من مذهبننا وهو قول ابي يوسف والكلوكي وابن
قاسم عن مالك وقول الامام احمد ومقابل الصريح
عنه ناهي عن اجتهاد احد هما يقدر بموته في حق الجميع
فانه ظهر خلافه غيرنا للحكم قال العوفي وبهذا المعنى قال محمد
ابن الحسن الا انه جعل القول قول من المال في يديه
انتهى والوجه الثاني بتقدير حياته في حق الجميع فان
ظهر خلافه غيرنا للحكم وهذا يؤخذ من الحاضرين كقول علي
لهذين الوجهين كاحتمال تعيين الحكم قال الشيخ زكريا
رحمته تعالى عليه خلافة ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم
انه اذا كان الموافق بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على
كل تقدير جاز ان يعطى الحاضر من عليه كما نقله السبكي
عن ابي منصور **انتي** كيفية حاب المفقود ان قل
لكل حال من حالته مسلمة وتخصر اقل عدد ينقسم
على اهل من الممسكتين فما بلغ فمعه تصح فاقمه

على كل تقدير يظهر الاقل في يعطى كل وارث ويوقف
المشكوك فيه كما سبق مسئلة زواج حاضر واختان
لابد منفقود فتقدير موت الاخ تكون الممسكة من سبعة
بالقول وبتقدير حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية
والمسكتان متباينتان ومسطرهما ستة وخمسون
في الجامعة فالاض في حق الزوج موت الاخ فله اربعة وعشرون
من ثلثه في ثمانية والاض في حق الاثنين حياته
فلكل منهما سبعة من ضرب واحد في سبعة فيجوز ما
اخذه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج
والاثنين والاخ المفقود فان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة
والاخر اربعة عشر مسئلة اخ الاب مفقود واخ شقيق
حاضران فان كان الاخ للاب حيا فللجد الثلث وللشقيق
الثلثان لانها من مسايل المعادة فهي من ثلاثة وان كان
ميتا فالمال بينهما بالسوية فتكون من اثنين فيقدر في حق
الجد حياته وفي حق الاخ موتة فالجامعة بينهما ستة للمبا
ينة للجد اثنين وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والا
خ لاشي للمفقود فيه فللاخ والجد ان يصطاحا
في السهم المذكور كما تقدم نقله عن ابي منصور **والله**
اعلم **فابله** ثمانية ما تقدم فيما اذا كانت
المفقود وارثا فان كان مورثا فحكمه انه يوقف ماله
جميعه الى ثبوت موته ببيينة او حكم القاضي بموته

اجتهاداً عند مضي مدة لا يعيش مثله اليها في غالب
المادة والمشهور عندنا لا تقدر بقلة المدة بل المعتبر
غلبة الظن باجتهاد الحاكم وهذا هو المشهور عن مالك
وابن حنيفة رحمهما الله وقيل تقدر بسبعين نقلة الوحي
عن ابن عبد الحكم وحكى ابن الحاجب رحمه الله فيه ثلاثة في
اقوال ثمانية وتسعين ومائة وفي رواية عن ابي حنيفة
الله تقدر بتسعين سنة وفي رواية عنه ايضاً بها
ثلاثة وخمسين سنة ومنهما قيل به من المدة فمن ولادته
لا من فقده وفرق الامام احمد رحمه الله بين من يزجي
من جوعه بان كان الغالب على سفل السلامه كما اذا سافر
لتجارة او نزعاً فيوقف ماله وينتظر به تمام تسعين
وان كان لا يزجي رجوعه بان كان الغالب على سفل الهلاك
كما اذا كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا عداو ولم
يعلم من معلق ممن نجى او خرج من بين اهله ففقد
فاذا مضى اربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ
والله اعلم ولما انتهى الكلام على المفقود شرع في الحمل
فقال **فكذلك احكم حمل ذوات** اي صاحبات الحمل
الذي يورث او يحجب ولو ببعض التقادير فيعامل بالارثه
الموجود ونبالارض من وجوده وعدمه وذكورته وانوثته
وانزاده وتعدده ويوقت المشكوك فيه الى الوضع للحمل
كله حياً حياً مستقر او بيان الحال فلذلك قال المصنف
رحمه الله

رحمة تعالى **فابن** عمك في القسمة بين الورثة الموجودين
 اما لم يصبر واوطلبوا ويعظم القسمة قبل الوضع **على**
اليقين والاقول فمن يحب ولو ببعض التنازير لا
 يعطى شيئا ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن يختلف نصيبه
 وهو مقدر اعطى الا وان كان غير مقدر فلا يعطى شيئا فاعلى
 هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا ضابط لعدد الحمل عندنا
 على الاصح وقيل يتدرار بعة ويعامل بقية لورثة بالاض
 الاربعة ذكورا واناثا وهو قول ابي حنيفة واشهب **رحمها**
 ورحم بعض المالكية **رحمهم** الله ومن العلماء من يتدرار الحمل اثنين
 ويعامل الورثة بالاض **بتقدير الذكوة فيها** او في احدها
 والانثى وهو مذهب **الحنابلة ومحمد والولوي رحمهم**
 الله ومن العلماء من يتدرار الحمل واحد لانه الغالب ويعامل
 الورثة بالاض من تقدير ذكورة وانوثة وهو قول
الليث ابن سعد وابي يوسف رحمهم الله وعليه الفتوى
 عند الحنيفة ويؤخذ الكليل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة
 قبل الوضع هو المعتقد عندنا وقال القفال **رحمهم** الله
 تؤخذ القسمة الى الوضع **مطلقا** وهذا هو المارح من
 هذا المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل ميتا عاد المو
 توف للموجودين **وكأن** الحمل لم يكن ولو كان **ميتا**
 ميتا جناية على امه **توجب** الفرقة ورثت الفرقة

رحمة تعالى **فان** عملك في القسمة بين الورثة الموجودين
انما لم يصبر واوطلبوا وبعضهم القسمة قبل الوضع **على**
اليقين والاقول فمن يجب ولو ببعض التقادير لا
يعطى شيئا ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن يختلف نصيبه
وهو مقدر اعطى الا وان كان غير مقدر فلا يعطى شيئا فعلى
هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا ضابط لعدد الحمل عندنا
على الاصح وقيل يقدر اربعة ويعامل بقية لورثة بالاضر
لاربعة ذكورا واناثا وهو قول ابي حنيفة واشهب رحمهما
ورجح بعض المالكية رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين
ويعامل الورثة بالاضر بتقدير الذكاة فيها او في احدها
والانوثة وهو مذهب **المناطقة** ومحمد والاولوي رحمهم الله

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The script is cursive and fills most of the page.

فقط دون الموقوف لأجله فيعند لبقية الورثة وكانه
 كالعدم بالنسبة لذلك أيضا مسألة خلف أمته حاملا
 واخا شقيقا فلا يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا با
 لأجاء وبعد ظهور الحال لا يخفى الحكم **مسألة** خلف ابنا
 ورجة حاملا فلا قسمه عند المالكية الى الوضع وتعطى
 الزوجة الثمن عند الايمية الثلاثة ولا يعطى الابن
 شيئا عند ناحت تصنع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث
 الباقي ويوقف ثلثاه لانهم يقدرونه باثنين والاخر
 في سماء ذكره وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي
 لانهم يقدرونه واحدا ولا يكونه ذكرا ويؤخذ منه
 كفيلا لاحتمال ان اكثر **مسألة** خلف زوجة حاملا
 وابويين فالأرض في حد الزوجة والابوين ان يكون
 الحمل عددا من الاناث فتعطى الزوجة ثلثا عايدا والا
 ب سدا ساعايدا والام سدا ساعايل في الجميع وتقول
 من اربعة وعشرين لسبعة وعشرين فيدفع للزوجة
 ثلثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة **مسألة**
 كذلك ويوقف ستة عشر ومذهب الحنابلة كذلك
 ومذهب الحنابلة الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة
 من اربعة وعشرين والام اربعة منها والاب كذلك
 ويوقف ثلثة عشر وعند المالكية لا قسمه الى الوضع

مسألة خلف امه حاملا وابا فالأرض في حق الام كون حيا
 عدد اقلها السدس وفي حق الاب عدم تعدد فقط على سدا
 والاب ثلثين ويوقف سدس بين الام والاب فلا شيء للحمل
 منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث
 والاب ثلثان ويؤخذ منها كفيلا لاحتمال ان تلد عددا
 الاخوة وعند المالكية لا قسمه الى الوضع والله اعلم
 وطائفة الكلام على مسائل العمل شرع في ميراث الفرق
 والهدم لان في بعض مسائله توقفا الى البيان والصلح
 فقال **باب ميراث الفرق** والهدم ونحوه
 وقد قدمت ان شروط الارث يعلم بعضها من ميراث
 الفرق وهذا ان بيانها فنقول اعلم ان شروط الارث
 ثلاثة احدها اختصاص بالقضا العلم بالجهة المقتضية
 الارث وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث
 تفصيلا فلو شهد شخص عند قاض بان هذا وارثه
 فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا لا اختلاف
 العلم في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وانما
 الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شوي ميتا او كما
 قد بالاموات حكما وذلك في المنقود الذي حكم القاضي
 بموته اجتهادا كما تقدم في بابه والحاكمة بالاموات تقدر
 وذلك في الجنين الذي انفصل بخناية على امه **توجيه** الفرق
 اذ لا يورث عنه غيرها لما تقدم في باب الحمل الشرط الثالث

مسألة

مسألة خلف امه حاملا وابا فالأرض في حق الام كون حيا
 عدد اقلها السدس وفي حق الاب عدم تعدد فقط على سدا
 والاب ثلثين ويوقف سدس بين الام والاب فلا شيء للحمل
 منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث
 والاب ثلثان ويؤخذ منها كفيلا لاحتمال ان تلد عددا
 الاخوة وعند المالكية لا قسمه الى الوضع والله اعلم
 وطائفة الكلام على مسائل العمل شرع في ميراث الفرق
 والهدم لان في بعض مسائله توقفا الى البيان والصلح
 فقال **باب ميراث الفرق** والهدم ونحوه
 وقد قدمت ان شروط الارث يعلم بعضها من ميراث
 الفرق وهذا ان بيانها فنقول اعلم ان شروط الارث
 ثلاثة احدها اختصاص بالقضا العلم بالجهة المقتضية
 الارث وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث
 تفصيلا فلو شهد شخص عند قاض بان هذا وارثه
 فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا لا اختلاف
 العلم في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وانما
 الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شوي ميتا او كما
 قد بالاموات حكما وذلك في المنقود الذي حكم القاضي
 بموته اجتهادا كما تقدم في بابه والحاكمة بالاموات تقدر
 وذلك في الجنين الذي انفصل بخناية على امه **توجيه** الفرق
 اذ لا يورث عنه غيرها لما تقدم في باب الحمل الشرط الثالث

٥٦

تحت حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة والحا
قه بالاحياء تدير كحل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت
يظهر وجوه عند الموت ولو نظنت او علقت اذا انق
ذلك يتفرع من الشرطين الاخيرين ما ذكره بقوله **وان**
بمقت قورم متوارتون من رجال او نساء او منهما
وهو الاصل اسم للرجال دون النساء قال القرطبي **صح**
في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء
ويبدأ دخل النسا فيه عار وجه التبع انتهى وهو المراد هنا
وقوله **بهدم** مسكونة الدال الفعل من قولهم هدمت
البناء هدا بالسقط طلقته وفتح الدال اسم البناء انتهى
وقال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ما تهدم
من جوانب البير فسقط فيها والهدم بالكسرة اي كسر
الثوب البالي **او غرق** في الماء غرق بكسر الراء في الماء
والخير والشر غرقا بفتحها فو غرق وغارق وغرقه بفتح
الراء المفتوحة في الماء غرسه فيه فهو مغرق وغريق **او**
حادث اي نازل قال القرطبي في مختصر الصحاح
حدث الشيء حدثا وحدثا وحدثا وحدثا نزل واحد
الرجل مغروق والحديث عند القديم انتهى وفي النهاية
لابن الاثير في حديث المدينة من احدث فيها حدثا او
حدثا لحدث الامر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف
وفي في السنة وقوله **عمر الجميع** اي من القوم المذكورين

ومثل

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

ومثل الحادث النازل بهم بقوله **كالحرقة** بفتح الحاء والراء
قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله بكسر الحاء
المهلهلة وفتح الراء انتهى وجه الاول ما قال ابن الاثير رحمه
الله في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه غمامة
سوداء احمر قائده قال الزمخشري رحمه الله الحرقانية
وهي التي علم لون ما احرقته النار كانها منسوبة بزي
دته الاول والنود الى الحرقة بفتح الحاء والراء وقال يعال الحرقة با
لنار والحرقة معا انتهى وقال فيها ايضا حرق النار بالتوكيد
لهبها وقد سكن انتهى اي وان مات متوارثان فاكثر
بانهدام شي عليهم او غرقهم او حرقهم او في معركة
فقال او في اسرا وفي خربة **ولم يكن يعلم حال**
السابق منهم اي لم يعلم عينه بان علمه احد هم مات
قبل الآخر لكن لم يعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية
او علم انهم ماتوا معا **فلا تورث تراحقا** منهم **من**
تراحق اخر منهم والراحق الذاهب يقال زهقت روجه
اذا خرجت وزهقت نفسه بالكسرة اي فلا تورث ميتا
منهم من اخر اجما عا فيما اذا علم موتهم معا واما اذا
لم يعلم اما قاما معا ام مرتبا فعند زيد ابن ثابت رضي
الله عنه وبه قال والشافعي وابو حنيفة رحمهم الله
وذكر ان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من
تلاذ اموا لهم دون طيب يعمرها وبه قال احمد رحمه الله

وهذا عند المنايا ما لم يقع التداعي فان ادعى ورثة
كل ميت تاخر موثرهم ولا يبينه او تعارضت بيننا
هما خلد كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لا توارث
بينهما فيكون الحكم اذا كان المذهب **الاول** والاول
بالثلاث ماله الذي بيده والطريق ما ورثه من الميت
الذي معه وتحري الخلاف المذكور فيما اذا علم السبق
ولم يعلم عين السابقة وجبت لم نورث احدهم من
الآخر شيئا فم كالا جانب ولذا قال **وعدهم** اي
الموتى بفرق وخوة **كانهم اجانب** اي لا قرابة بينهم
ولا غيرهما يقتضي الارث **وهكذا القول السديد**
اي الصواب يقال سد المشي سدادا اذا كان صوابا
واسد الرجل اذا جا بالصواب في قول او فعل ورجل
سد موافق للصواب فقوله **الصواب** اي المصيب
غير المخطئ عطف تفسير **فايد** اذا علم موت احد
المتوارثين بالفرق وخوة بعد الآخر معيناً ولم يمتس
فالامر واضح ان المتأخر من المتتبعين المتتبعين اجماعا وان
علم موتهما مرتبا وعين السابقة ثم نسي وقد الامر
الى البيان او الصالح وبها تين الحاليتين تمت احوال
الفرقا خمسة احوال ولما انتهى المصنف رحمه الله تعالى
الكلام على ما اراد ان يورده في هذه المنظومة
ختمها بالحمد لله والصلاة والسلام على رسوله صلى

عليه

عليه وسلم والدعا كما ابتدأها بذلك راجع قبول ما بينهما
فقال **والحمد لله على النعمان** اي تمام النعمان اي اليك
حمدك كبري اي كبريا في الدنيا والآخرة اي حمدك
ديما والحمد على النعمة فهو الشكر في اللغة وشكر المنعم واجب
بالشراء **اسأله العفو** اي ترك المواقفة فحجا
وكر ما **عن التقصير** اي التواني في الامور **وحير**
ما نامل اي نرجو **في المصير** اي المرجع والمراد به يوم
يرجع فيه الخلق الى الله تعالى قال الله تعالى اليه مرجعكم
جميعا **وعذ** اي ستر ما كان من الذنوب فلا يظهرها
بالعتاب عليها والذنوب جميع ذنب وهو الحرام **وستر**
اي تقصيه **ما شان** اي قبح من الشين وهو الفحش
العيوب جمع عيب وهو النقص **وافضل الصلاة**
والتسليم **على النبي المطفى** اي المختار من الخلق
ليدعوهم الى دين الاسلام والمصطفى من الصفوة
وهي الخوص فايد لت التاطل **الكن** بفتح الكاف قال
العلامه **سب** ط الماردين رحمه الله تعالى على الافصح و
يجوز كسرهما وهو يقضي اليهم انتهى وهو الجواد الجامع
لانواع الخير والشر والفضائل والصفوح **محمد**
صلى الله عليه وسلم **خير الانام** الخلق **العاقب**
اي الذي لا نبي بعده قال بن الاثير رحمه الله في لنهاية في
اسماء النبي صلى الله عليه وسلم العاقب هو اخر الانبياء

والعاقب والعقوب الذي يخلق من كان قبله **والد القريب** من
 الغين المعجمة الاشارة **وسي** اي اصحاب المناقب
 الفاضلة والمناقب جمع منقبه وهي ضد المثابة وجمعها
 مثالب وهي العيوب **وصاحبه الافاضل** من فضل
 الرجل صار ذا فضل وفصيله ضد النقص **الاخييار**
 جمع خير شيدد ويخفف من الخير ضد الشر والاخييار خلاف الا
 شر والخير الفاضل من كل شئ **الشايخ** جمع سيد اي
 شيخ من قولهم ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو
 سيد والجمع سادة **الا ما جدد** جمع ما جدد وهو الكامل
 في السن من قولهم مجد الرجل مجد اشرف بكرم الافعال **الابرار**
 جمع بر يقال يورث فلان بالكرامة بفتح الباء وضم
 الراء فان ابره وبار وقال ابن الاثير في النهاية يقال
 يورين فهو بار وجمعه بررة وجمع البر ابرار وهو
 كثير ما يخص بالاوليا والزهاد والعباد انتهى وهذا
 اخبرنا شحنا به كلامه لولده رحمه الله ولتحتهم هذا الشرح
 بخاتمة تشتمل على ابواب **الباب الاول** في الرد
 وذوي الارحام وفيه فصول **الفصل الاول** في الخلاف
 فيها فنحن الحنفية والمناظرة اذا كان الورثة اصحاب
 فروضهم ما عدا الزوجين فانه لا يرد عليهما فان لم يكن
 له ورثة من الجميع على ارثهم او كان له احد الزوجين
 فلان

فانه لا يرد عليهما فان لم يكن له ورثة من الجميع على ارثهم
 او كان له احد الزوجين وكان له احد من ذوي الارحام
 فماله في الارث **او الفاضل** بعد فرض الزوجية في
 الثانية لذوي الارحام وسياتي تعريفهم **وعند**
 المالكية اذا لم يخلق ورثة من الجميع على ارثهم او
 خلفه افرض لا يستغرق فماله او الفاضل بعد الفروض
 ليس المال سواء انتظم ام لا وما عندنا من مسائل
 الشافعية فاصل المذهب **مذهب** المالكية والمفتي
 به من مذهبنا الذي افق به المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون الامام
 غير عادل القول بالرد على اهل الفروض غير الزوجين
 حين ما فصل عن فروضهم الذي منها فرض واحد الزوجين
 بالنسبة وسناتي كيقينة فان لم يكن احد من
 اهل الفروض الذين يرد عليهم فماله او الفاضل
 فانه احد الزوجين لذوي الارحام على ما سيأتي
 وان انتظم امر بيت المال فالمال له دون الرد وذوي
 الارحام **الفصل الثاني** في الرد وهو ضد القول فهو
 رد في نصيب الورثة ونقصان من السهام وقد
 قدمنا انه لا يرد على الزوجين فاذا لم يكن هناك
 احد الزوجين فان كان من يرد عليه شخصا واحدا
 كام او ولدا ام فله المال فرضا ورثا او كان من يرد

مطلب
 الفصل الثاني

والباقي بعد فرض الزوجية بينهم كأنهم موجودون في نكاح
لا يترتب يدلي به وما أصاب قسم على من ترك منزله
كانه مات وخلفهم إلا أولاد ولد الأم فيقسم بين ذكورهم
وإنا فهم بالسوية كما صولهم معات ولد الأم لومات
وخلق أولاد ذكور وإنا قسم ميراثهم بينهم للذكر
مثل حظ الأنثيين والآن حاله للأم فيقسم
بينهم للذكر حظ الأنثيين مع أنه لومات الأم وخلقهم
كانوا أخوتها لا مها فلا تفضل بينهم وعند المنازلة وهم من
المنزلة **الباقي** أيضا أنه إذا كان الذكر والأنثى من جهة واحدة
في درجة واحدة فالقسم بينهم بالسوية لا يفضل ذكر على
أنثى ولما ذهب الثاني مذهب أهل الرابة وهو مذهب
أهل الرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع البغوي والمتولي
من أصحابنا وهم يقدرون لأقرب فالأقرب كالعصبات
والضام من مذهبهم تقديم الصنف الأول على الثاني والثاني
على الثالث والثالث على الرابع فما دام أحد منهم من الزوج فلا شيء
لواحد من الأصول وما دام أحد منهم من الأصول فلا شيء لأولاد
الأخوة وبنات الأخوة وبني الأخوة للأم وما دام أحد من
هو لأش للاخوة والعمان والإمام للأم وبنات الإمام من
يدلي بهم وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية بتقديم النصف الثاني
على الأول وقدم أبو يوسف ومحمد النصف الثالث
على الثاني ومتى كان اثنين فالأكثر من صنف واحد من الأ
صناف الأربعة ففي ذلك تفصيل طویل مذكور في كتب

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء من أصحابنا وأهل البيت عليهم السلام في هذه المسألة

الحنفية

الحنفية وقد ذكرت طرفا منه في كتابنا شرح الترتيب
الأمثلة علمه على أهل التنزيل بنت بنت ابن وابن
بنت بنت المال للأول ولها سبقها للوارث أبوام وأم أبي
أم المال للأول ولها سبقها للوارث بنت بنت ابن وابن
وبنت من بنت ابن أخرى تصف المال للأول ونصفه بين
الأخوين **الثلاثة** عندنا وانصافا عند الحنابلة ابن وبنت
أخ لام المال بينهما انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت
أخ لأبوين وبنت أخ لأب وبنت أخ لام المال للأول
والثالثه علمه على المستأثر الثلاثة وللأول خمسة أسهم
والأش الثلاثة ثلاثة أخوال مفترقين للمخال من الأم
السدس والمخال من الأبوين الباقي وستة لأخوات خالات
مفترقات المال بينهم علم خمسة للشقيقة الثلاثة وللأول
من الباقيتين واحد **الثلاثة** أخوال مفترقين وثلاث خالات
كذلك للمخال والمخالة من الأم الثلاثة **الثلاثة** عندنا وانصافا
عند الحنابلة والباقي للمخالة من الأبوين كذلك عندنا وعند الحنابلة
ولأش للمخال والمخالة من الأب ثلاث عمات مفترقات
المال لبنت الشقيق وعمها لسبقها للوارث مع حجج القم الشقيق
العم للأب بنت أخ لام مع بنت عم شقيق أو لأب للأول
لأسدس والباقي للثلاثة ثلاثة حالات مفترقات
و**الثلاثة** عمات كذلك **الثلاثة** الخالات **الثلاثة** العمان كذلك
كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله أعلم



الباب الثاني في الولاء وفيه فصلان **الفصل الاول**
في سببه وهو زوال الملك عن رقيق فمن اعتق عبدا منجرا
او بهنذا او دبر او استولدها فعتقا بالموت او عتق
عليه بالكتابة او التمس من مالك عتق عبده على مال
فاجابة لو اعتق نفسه من مشترك فري او ملك قريب فعتق عليه
ثبت له لولا عليه ولعصبة المتعصبين بانفسهم ولو اختلف
دينهما واذ لم يرث في صورة الاختلاف والولا كالبيع
ولا يورث ولا يورث ولكن يورث به وكما يثبت الولاء على
العتق الذكر والانت يثبت على اولاده واحفاده وعلى عتيقه
وعلى عتيق عتيقه وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين **احدهما**
ان لا يمتس الرق ذلك الزرع فان كان رقيقا وعتق فولاده لمعتقه
وكتبت له من بعده فان لم يوجد واقليت المال ولا ولا عليه لمعتق
الاصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء هو الى الام وهو ان
لا يكون الاب حرا اصل على الصحيح واما عكسه وهو ان
يكون الاب عتقا والام حرة الا صل فربا يكون خليه ا
الولا لولا الاب لانه ينسب اليه او لا تغلب الحرية لعكسه
الصحيح الاول وقال الامام النووي رحمه الله في الروضة هـ
فروع من مذهب رقيق فلا ولا عليه لمعتق ابيه وامه وصاير
اصوله كما سبق سواء وجدوا في المال ام لا فالباشر لعتقا
فه ولا ولا لمعتقه ثم لعصبة فاذا كان حرا اصل وابوه
عتقا اوابوه عتيق قولاه لموالي ابيه وان كان الاب

رقيقا

رقيقا والام ممتقة فالولا لمعتقها فان مات والاب رقيق بعد
ورثة لمعتق الام وان عتق الاب في حياته الولد انجز الولاء
من موالى الام الى موالى الاب ولو مات الاب رقيقا وعتق
الجد انجز من موالى الام الى موالى الجد ولو عتق الجد والاب
رقيق ففي انجزا الى موالى الجد وجرمان اصحهما انجز
فان اعتق الاب بعد ذلك انجز من موالى الجد الى موالى
الاب والثاني لا يجر فعلى هذا لو مات الاب بعد عتق الجد
ففي انجزا الى موالى الجد وجرمان اصحهما عند الشيخاني
على لا يجر وقطع البغوي بالانجز اراقوي والله اعلم
انتهى **الفصل الثاني** في حكم الولاء له احكام منها الا
رث وهو المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا وارث
له بنسب ولا نكاح فما له لمعتقه فان كان له صاحب فرض
لا يستغرق الباقي لمعتقه فاذا لم يكن المعتق جافي الصورة
ورث العتيق اقرب عصبات المعتق لا بالغير ولا مع
الغير ولا ذو فرض فان لم يكن للمعتق عصبة بالنسب
فلمعتق المعتق فان لم يجد فلمعتق المعتق ثم عصبته
كذلك فان لم يجدهم فلمعتق المعتق ثم عصبته
وهكذا ولا ميراث لمعتق عصبات المعتق الا لمعتق
ابيه او جده ولا لعصبة عصبات المعتق اذا لم يكن
للمعتق كما اذا كانت زوجة امراة من غير قبيلتها ولدت
ابنا واعتقت عبدا ثم ما عتقها عن ابن عم ولد لها

المذكور فتعاقب لا يرثه لأنه ليس بعصبة لها وإن كان عصبة
 لا ينهوا وقد ذكر الشيخ به الدين سبط المارديني رحمه الله
 في شرح كنف الفوا مضانته فاذع بعض معاصره فيها
 وأطال الكلام فيها إذا علمت ذلك فقد ذكر الأصحاب
 رحمهم الله ضابط لميراث من عصبة المعتقد إذا لم يكن
 المعتقد سببا قتلوا هو ذكر يكون عصبة وإرثا للمو
 للمعتقد لو مات المعتقد يوم موت العتيق بصفة العتيق
 وخروجوا على ذلك مسایل منها أنه لا يرث أصوله يؤكده
 العيراصلة وانما تترك بالمباشرة فلها على عتيقها ولو كرم على
 اولادها واحفادها وعتيقه كالرجل وتقدمت الإشارة
 إلى ذلك في آخر العصبات ومنها لو اعتق عبد أو مات عن ابنين
 فمات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق وخلف ابن معتقه
 وابن ابنه ورثه ابن المعتقد دون ابن ابنه ومنها لو مات
 المعتقد عن ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وآخر عن
 أربعة وآخر عن خمسة فلو مات العتيق ورثوه أعشار
 بالسوية ومنها لو اعتق مسلم عبد كافر أو مات عن ابنين
 مسلم وكافر ثم مات العتيق فميراثه للابن الكافر لأنه
 يرث المعتقد بصفة الكفر ولو أسلم العتيق ثم مات فميراثه
 للابن المسلم ولو أسلم الابن الكافر ثم مات العتيق
 مسلما فال ميراث بينهما وهذه المسایل تتخرج أيضا على
 أن الولي يرث به ولا يرث **فإن** أحدهما الذين

يرثون

يرثون بالولا من عصبة المعتقد يترقبون ترقيب عصبة
 النسب لكن لا يظهر أن أخا المعتقد يترقبون ترقيب عصبة
 النسب لكنه لا يظهر أن أخا المعتقد وابن أخيه يتقدمون على
 جده **الثاني** لو اشترت امرأة أباهما فعتق عليها ثم اعتقها
 بعبدا ومات عتيقه بعدة وللمعتقد عصبة بالنسب فيميراث
 العتيق له دون البنت لأنها معتقة المعتقد فتخرج عن عصبة
 النسب وهذا قيل أخطأ فيها أربع مائة قاضي غير المتفق
 فتسمى مسألة القضاء وصور بعضهم مسألة القضاء
 بما لو اشترى ابن وأبنته أباهما فعتق عليها ثم اعتق
 عبد أو مات العتيق بعد موت الأب عنهما فميراثه
 للابن دون البنت لأنه عصبة المعتقد بالنسب وغلط فيها
 أربع مائة قاضي فقالوا يرث العتيق بينهما وفي
 الولا مباحث كثيرة ذكرت أكثرها في شرح القريب
الباب الثالث في قسمة التركات وهي الثمة
 المقصودة بالذات من علم الفرائض وما تقدم فوسيلة
 لها وهي مبنية على الأربع أعداد المتناسبة التي
 أصل كبير في استخراج المجهولات وهي مذكورة في
 كتب الحساب وذلك أنه نسبة مال الكل وإرث من تصح
 المسألة إلى تصحيح المسألة كنسبة مال من التركة
 إلى التركة إذا تقر ذلك فتارة تكون التركة مما
 لا يمكن قسمته كالقنارات والحيوانات فتقدر تلك

النسبة تكون حصة من ذلك الموروث ثم تارة يُعَيَّرُ المفتي عنها
بالقراريط وتارة يُعَيَّرُ عنها بالكسور المشهورة فهو مخير
والاولى مراعاة عرف ذلك البلد ولوجع بينهما كما يقول
مثلا للام السدس اربعة قراريط للكان اولى وتارة تكون
التركة مما تمكن قسمته كالنقد او ما يقدر بالوزن او الكيل
او البعد او ثمن او قيمة ما لا يمكن قسمته او اريد
قسمته ما يمكن قسمته او ما لا يمكن بالقراريط فيقدر
مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون كتركة مقد
ارها اربعة وعشرون دينارا مثلا ففي هذه الصور كلها
ان كانت التركة مماثلة للتصحيح فالامر واضح لا
تحتاج لعمل كزوجة وبنت وابوين والتركة عبد مثلا
او اربعة وعشرون دينارا فتصح المسئلة من اصلها اربعة
وعشرين للزوجة ثلاثة وللبنت اثنا عشر وللأم اربعة
وللاب خمسة ومخرج القيراط او التركة مساو كل منها
للتصحيح فللزوجة ثلاثة قراريط من العبد او ثلاثة
دنانير وللبنت اثنا عشر قيراطا من العبد او اثنا عشر دينارا
وللام اربعة قراريط من العبد او اربعة دنانير للاب خمسة
قراريط من العبد او خمسة دنانير وان كانت التركة غير مسا
وته لتصحيح المسئلة ففي قسمه التركة خمسة اوجه بل التركة
الاول وهو المشهور ان تضرب نصيب كل وارث من التصحيح
في التركة او مخرج القيراط وتقسم الحاصل على التصحيح

مخرج

مخرج ما لذك الوارث في المباحلة وهي زوج وام واخته
شقيقه او لاب لو كانت التركة اربعة وعشرين دينارا
فاحصل المسئلة سنتة وتقول لثمانية ومنها نصف كما تقدم
فاضرب للزوج ثلاثة في اربعة وعشرين مخرج القيراط ا
عدد الدنانير يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على ثمان
فيه يخرج تسعة للزوج تسعة قراريط في القيراط تسعة
دنانير وللأخت كذلك واغضب للام اثني عشر لاربعة
والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على
الثمانية يخرج لها ستة قراريط في القيراط اوستة دنانير
ومنها وهو اصل للأوجة وهو اعينها ثمانية فيها
لا تمكن قسمته ايضا ان تنسب كل حصته من المصحيح اليه
وتأخذ من التركة او مخرج القيراط بتلك النسبة ففي
المثال المذكور النسبة للزوج حصته وهي ثلاثة الى
الثمانية مصحيح المسئلة تكن ربعا وثلاثة ربع لاربعة
والعشرين وثمانها وذلك تسعة قراريط او دنا
نير وان شئت قلت له ربع التركة وثمانها وللأخت
كذلك وانسب للام اثني عشر الى ثمانية تكن ربعا فلها ربع لاربعة
مربعة والعشرين سنتة دنانير او قراريط وان شئت
قلت لها ربع التركة ومن اراد معرفة بقية الأوجه مع
زيادة فعليه بكتابتنا بشرح الترتيب فقد اتيت فيه من
ذلك بالعجب العجيب والله اعلم **الباب الرابع في المسائل**

الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الفردان و تسميا
بالهريتين ايضا والنصفتان والمباغلة والمشاركة ولا
 كدريقي والديارية الصغرى وام الزوج والفرا والمبيرة
 والبخيلة والمابونية ومسللة الامتحان والصما والخرقا
 والعشيرة والعشيرة ومختصرة مريد وتسعينه مريد رضي الله
 عنه ومسللة القضاة ومنها الناقضة وهي زوج وام
 ولداها ومنها الديارية الكبرى وهي زوجة وبنات
 وام واثنين عشاخا واخت كلهم باب والزكاة فيهما
 يه دينار فخص الاخت دينار واحد وتسميا بالعامرية
 وبالشالية وبالركابية ومنها ام البنات وهي ثلاث
 زوجات واربعة اخوات لام وثلاث اخوات لابوين
 او لاب اصلها اثنا عشر وتقول خمسة عشر ومنها
 الدفانه وساذكرها في المعاياة ومنها عند المالكية ملقبان
 ثلاثة وهي المالكية وشبه المالكية وعزب تحت طوبه فالما
 لكية زوج وام وجد واخوة لام واخوة لاب فلا شيء
 للاخوة الجميع عند المالكية والباقي بعد فرض الزوج
 والام للجد وجد وعندنا الزوج النصف والام السدس
 لانه الا حظ ولا اخوة للاب الباقي ولا شيء للاخوة للام اتفاقا
 وشبه المالكية هي هذه اذا كان بدل الاخوة للاب اخوة اشقا
 والحكم فيها عندنا وعندهم كالحكم في المالكية فتورث الاخوة الا
 شقا عندنا الباقي بعد فرض الزوج والام والجد ولا شيء

للخوة

للخوة جميعا من الصنفين عند المالكية وعزب تحت طوبه هي
 زوج وام واخت من ام اخت الاخت للام بنت فري المالكية
 في الانكار من ستة والاقرار من اثني عشر لبيت منها ستة
 وللغصبة واحد والمجموع سبعة فيقسم عليها نصيب الاخت
 للام وهو واحد فلا تصح فتعزب السبعة في الستة تبلغ
 اثنا عشر واربعة للزوج واحد وعشرون وللأم اربعة عشر
 ولبيت المقدن بها ستة وللغصبة واحد ولا شيء للاخت
 للام وانما لبيت بذلك لفظة من تلقا عليه عما اقرت به ا
 لغصبة قال اما الحرمين رحمه الله في النهاية وقد اكثر
 ضيوع من اللقبات ولا نهاية لها ولا حسم لابوابها
 انتهت والله **الباب الحامس من متشابه النسب**
والالفاز وهو باب واسع وفيه فصلان **الفصل**
الاول متشابه النسب فمن ذلك رجلان كلاهما عم الاخر
 صورتهما رجلان كلا منهما من زوج ام الاخر فاولادا
 هما ابنا نكل من ابنيهما عم الاخر لامة رجلان كلا
 منهما خال الاخر صورتهما ان يتكح كلا من رجلين
 بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل من الاثنين خال
 الاخر وفي ترتيب المجموع شخص قال لشخص ياعني
 خالي صورته ان اخا زيدا من امه تزوج باخته من امه
 او بالعكس فاولادها ولدا فزيد عمه وخاله انتهر وقيل فيها
 نظما قل خالي كين صار عني وقال الشيخ زكريا رحمه الله

في شرح النصول الكبير جلان كل منهما ابن خال الآخر صورة اذ ينكح
كل من جليلي اخت الآخر فولد لكل منهما ابن امرتان القتا جليلي فقالتا
مرحبا بابننا وزوجينا وابني زوجينا صورتهما جلان فزوجة
كل منهما ام الآخر وفي من المسائل التي تسيل عنها ابو يوسف
ومحمد الشافعي في مجلس الرشيد رحمه الله فاجابهما بذلك
انتهى والله اعلم **الفصل الثاني في الالفان** وهو كثير تنكاد
تخرج عن الحصر فمن ذلك رجل له خال وعم فورثة الخال دون
العم وهو ان يكون الخال بن اخ الميت وصورة اذ ينكح من يتزوج
ابنه امها فولد لكل منهما ابن فابن الاب عم بن الابن وابن الابن
خال من الاب فلو مات بن الاب عن ابن الابن وعمه ايضا فقد خلفه
الذي هو بن اخيه وعمه فالمال لابن اخيه وزعمه ومن ذلك رجل له ثلث
يقسمون مالا فتالت لا تعجلوا انا جليلي فاذ ولدت ذكر الميراث
واذ ولد ثلث ورثت فالجليلي زوجة الابن والورثة للظالمين زوج
وابوان وبنت ولوقالة اذ ولد ذكر ورث ورث وان ولد انثى لم يرث
ولم يرث بنت ابن الميت وزوجته بولن له اخر وهناك بنتا صلب
ذلك زوجان اجد ثلث الممال واخران ثلثة هوته ابوان وبنت ابن
في نكاح بن ابن اخر ومن ذلك رجل وبنته ورثا مالا نصفين صورة
ما بنت عن زوج هو ابن عم وبنته منه ومن ذلك امرأت ورثت اربعة اخوة
اشتا واحد بعد واحد فحصل لها نصف اموالهم كم مال كل
واحد منهم الجواب اربعة اخوة اشتا للاول ثمانية والثاني ستة
والثالث ثلاثة والرابع درهم واحد فلما مال اول اصحابها منه درهمها

وكل اخ درهمان فصار للثاني ثمانية وللثالث خمسة وللرابع ثلاثة
ثم مات الثاني عن ثمانية فابها منه درهمان فصار لها ستة والباقي
لاخيه فصار لها اثني عشر فلما مات عنها اصحابها منه ثلاثة فصار لها
ثلاثة وهي نصف مجموع اموالهم ولتبت بالدفعة كما امرت الي
ذلك في المأبأة لان امرأت دفعت جميع امزواجها ونظمت بعضهم
ورثة بعل وبعلين بعد وبلا ابوهم ذوالجناحين
وكان لها من قيمة المال نصفه بذلك ينضم الحاكم المتفكر
وما جاوزت في مالي بل مسهماها اذ ماتت بعلها في الورثة بزهرة
ومن ذلك امرأت تزوجت امرأت فورثت من مال كل منهم نصفه
الجواب هذه امرأت ورثت من اخوها اربعة اجد فاعتنواهم
ثم تزوجت منهم واحد بعد واحد على التتابع وماتوا جميعا
فلها من مال كل واحد منهم الربع بالنكاح وثلث الباقي بالولا
فيجتمع لها نصف الممال وفيها يقول الشاعر
وما ذاق صبر النايبات تزوجها نذر اربعة فتحو من المال كل امرأت
لهم كتنظر الذمعة وما ظلمت احد منهم نكحوا كما كنت مقطعة
ومن ذلك صحيح قال لمريض اوصو فقال انها يرثي انت
وابوك واخوأك وعماك فالصحيح اخو المريض لأمه
وابن عمه فاحوا اخو المريض لأمه وابو امه عم المريض
أمه وعماء عم المريض والحاصل ثلاثة للاموام وثلاثة
اعمام ولو قال يرثي زوجتك وبنتك واخوتك
وعمتك وخالتك فزوجتك الصحيح ام المريض واخوته

لا بيه وبنتا الصالحين اختا المريض الامه واختا الصالحين
لامه اختا المريض لا بيه وعمتا الصالحين احدا بلهما لاب والاب
حري لام وخالنا كذلك وربيع بن زوجنا المريض فالحا
صل اربع زوجات وام واختان لام وثلاث اخوات لاب
والله اعلم ومن اراد المزيد من هذا التبخير في علم الزا
يض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب والدور
ت في الاقارب وغير ذلك فعليه بكتابنا بشر الترتيب
يغزو بما يريد فانه كتاب يغني عن كتب كثيرة في ذلك وهذا
آخر ما اردنا ايراده في هذا الشرح المبارك جعله
حالصا لوجه الكريم ويعصمنا وقامريه من الشيطان
الرجيم واساله النفع به لي ولوالدي واولادي

ولجميع المسلمين امين

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم والمحمد

رب العالمين رب اعزلي

ولوالدي وجميع

المسلمين

امين

المكتبة العمريه

صاحبها محمد احمد العمري واولاده
الرياض

